

الأسباب البنيوية للحرب والسلام في نظرية العلاقات الدولية: رؤية مقارنة لكل من إيمانويل كانط وكينيث والتز

عبدالله بن جبر العتيبي

أستاذ العلاقات الدولية المشارك، قسم العلوم السياسية،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود

ajotaibi@ksu.edu.sa

(قدم للنشر في ١٤/١/١٤٣٢هـ، وقبل للنشر في ٧/٦/١٤٣٢هـ)

ملخص البحث. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دراسة نقدية مقارنة لكيفية تحديد الأنساق النظرية الكبرى في تخصص العلاقات الدولية لأسباب الحرب والسلام. وتأخذ الدراسة كانط وكينيث والتز باعتبارهما من أبرز مؤسسي الأنساق النظرية في التخصص، وخصوصاً المداخل البنيوية. فعلى الرغم من انطلاقها من ذات المسلمات والفرضيات عن طبيعة بنية السياسة الدولية إلا أن كل منهما يصل إلى نتيجة مختلفة عن نتائج السياسة الدولية. فالطبيعة الفوضوية بالنسبة لوالترز ستؤدي إلى إنتاج وإعادة إنتاج سياسات توازن القوى ومن ثم الحرب، بينما ستؤدي ذات الخاصية بالنسبة لكانط إلى الدفع بالدول نحو تأسيس الجمهوريات الديمقراطية ومن ثم إلى عالم أكثر سلمًا وتعاونًا.

أهميتها من محاولة إعادة اكتشاف واختبار إيمانويل كانط باعتباره مفكراً يحتل موقعاً رئيساً في نظرية العلاقات الدولية للعلاقة الوثيقة لأطروحاته بقضايا ومفاهيم التنظير في التخصص.

وتأتي هذه الأهمية لكانط من أنه استمر لفترة طويلة في احتلال موقع متميز بوصفه مفكراً يثير اهتماماً مستمراً بالنسبة لدارسي نظرية العلاقات الدولية لعدة أسباب؛ أولها، أنه يعتبر من ضمن المفكرين القلائل الذين أعطوا اهتماماً كبيراً لمواضيع وقضايا ومناهج

لقد بدأت محاولات تفسير النصوص الكلاسيكية للنظرية السياسية داخل تخصص العلاقات الدولية تشهد في العقدين الأخيرين عملية إعادة بعث وإحياء جديدة. وفي هذا السياق أصبحت قراءات المنظرين الواقعيين لنصوص ثيوسيديدس وميكيا فيلي وروسو، والنتائج التي توصلت إليها حول العلاقات الدولية موضوعاً لتحديات كبيرة وقراءات مختلفة من اتجاهات متعددة (Carst 1989; Alker 1988; Doyle 1990; Walker 1989; Williams 1989). ولعل هذه الدراسة تكتسب

مشكلة الدراسة

كانت نقطة الانطلاق المهمة للنسق التنظيري المهيمن حالياً على ممارسات التنظير في حقل العلاقات الدولية هي انتقاد كينيث والتز والواقعيين البنيويين لما يسمونه «بالمداخل الاختزالية»، وما يقولون إنه عجز هذه المداخل والمقاربات عن شرح الاطرادات والتكرار في السياسة الدولية. ويركز هذا الانتقاد البنيوي على أن هذه المقاربات التنظرية تحاول شرح مخرجات العلاقات الدولية وتفسيرها بالاعتماد على خصائص الدول وسماتها الداخلية متجاهلة بذلك دور القوى البنيوية المنظومية في تقرير سلوك الدول، فهذه القوى البنيوية، وفقاً للواقعيين البنيويين، تفرض على الدول نمطية سلوكية محددة بغض النظر عن خصائصها، وأنواع أنظمتها السياسية، وتنوع أيديولوجياتها^(٢).

ومن المهم في هذا السياق التأكيد على أن نقطة البداية التي بدأ منها كينيث والتز والواقعيون البنيويون من بعده في انتقادهم لهذه المداخل «الاختزالية» هي توظيف والتز لطرح إيمانويل كانط عن ضرورة تبني مداخل بنيوية أو كُلية من أجل الحصول على فهم أشمل لقضايا العلاقات الدولية ومخرجاتها، ولكن المفارقة تكمن هنا في أن والتز وصل إلى نتيجة مختلفة عن تلك التي وصل إليها كانط؛ فبالنسبة لكانط ما تقوم

العلاقات الدولية. ثانيها، على الرغم من احتلال كانط لموقع متميز داخل النظريات المعاصرة للعلاقات الدولية، سواءً داخل النظريات المهيمنة للواقعية أو المثالية، أو داخل جدل الأخلاق مقابل جدل القوة، يبقى الموقف الكانطي يُنظر إليه بشكل عام على أنه يمثل تقليداً فكرياً «مثالياً» لدراسة العلاقات الدولية. ثالثها، تظهر أهمية كانط أيضاً من تركيزه المباشر على قضايا العلاقات الدولية في كتاباته المتعددة مثل *السلام الدائم* و *The Idea of Universal History From a Cosmopolitan Point of View*، ولكن المفارقة تكمن هنا في أن هذه الكتابات تنطلق وبشكل مباشر من الفلسفة النقدية لكانط، وهي الأرضية غير المعروفة بشكل جيد للكثير من دارسي نظرية العلاقات الدولية. ولم يؤد ذلك إلى سوء فهم كبير لكتابات كانط عن العلاقات الدولية فحسب، وإنما أيضاً إلى القبول الواسع لتفسيرات غير دقيقة لمواقف كانط المتعددة تجاه قضايا تنظرية مهمة في تخصص العلاقات الدولية، ومن أهمها نظرية السلام الديمقراطي أو الليبرالي. ومن داخل هذا السياق تأتي هذه الدراسة كمحاولة لفهم كانط وعلاقته بالتنظير الواقعي الجديد المهيمن منذ ثمانينيات القرن الماضي على تخصص العلاقات الدولية^(١).

(١) وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى دراستين مهمتين توضحان اختلاف طرق فهم دراسي العلاقات الدولية لطرح كانط؛ الأولى هي محاولة كينيث والتز - مؤسس النسق التنظيري المهيمن حالياً على ممارسات التنظير في التخصص - لتقديم كانط على أنه ناقد قوي لليبرالية (Waltz 1962)، وهكذا مناصر قوي للنظرية الواقعية للعلاقات الدولية، والثانية هي محاولة Ian Clark تقديم كانط على أنه ممثل لتقليد ليبرالي من التفاؤلية الساذجة (Clark 1980: 39). ومثل هذين التفسيرين لعبا دورين مهمين في التفكير المعاصر حول قضايا السياسة =

= الدولية وذلك في أن كلا منهما قام بإعادة اكتشاف كانط، واستخدام نصوصه باعتباره وسيلة لتسهيل الهجوم المعتاد والمتكرر على النظريات «المثالية» للعلاقات الدولية.
(٢) سبق وأن ناقشنا بالتفصيل كيف يقوم الواقعيون البنيويون بشرح وتفسير تأثير «البنية الدولية» على سلوك الدول داخلها في دراستنا الموسومة «نظرية العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية»، مجلة شؤون اجتماعية، السنة ٢٧، العدد ١٠٨، شتاء ٢٠١٠. ص: ١١١-١٦٦.

والتز وكانظ عن أهمية المداخل والمقاربات البنوية لدراسة العلاقات الدولية، وعن طبيعة المنظومة الدولية وتركيبتها، إلا أن كلا منهما، وأثناء بنائها للنظرية، يصل إلى تصور مفاهيمي مختلف لكيفية عمل العلاقة السببية بين تركيبة هذه المنظومة وبين نوعية مخرجات السياسة الدولية؛ ففي حين يجادل والتز بأن التركيبة الفوضوية لبنية المنظومة الدولية تقود إلى الجمود، وإلى إنتاج وإعادة إنتاج توازن القوى، ومن ثمّ إلى إعادة إنتاج الحرب، يذهب كانظ إلى أن تلك الطبيعة الفوضوية، أو حالة انعدام الأمن ستقود، في نهاية المطاف، إلى تحويل بنية هذه المنظومة الدولية ذاتها إلى منظومة أكثر سلماً وتعاوناً.

ثانياً، تذهب الدراسة إلى أن هذا الاختلاف في النتيجة، على الرغم من انطلاقهما من فرضية واحدة، يعود إلى أن التصور المفاهيمي الذي يقدمه كانظ للمنظومة الدولية يُعدُّ ذا «طبيعة تحويلية» أكثر من تصور والتز الجامد لبنية هذه المنظومة، فالتصور المفاهيمي الجامد الذي يقدمه والتز لبنية المنظومة الدولية، والذي يركز فيه على القوى المادية الصّرفة، ويهمل فيه الجوانب التاريخية والثقافية (دور الوعي الثقافي)، وكذلك دور الوكالة البشرية الحرة والواعية أخلاقياً يجعله يصل إلى أن محاولات تغيير هذه المنظومة أو تحويلها ستتتهي بإعادتها إلى حالتها السابقة، وإلى تعزيز الوضع القائم. هذا في الوقت الذي نجد فيه أن تصور كانظ التحويلي للبنية، والذي يأخذ التاريخ والوعي الأخلاقي والثقافي كعوامل مهمة في تركيبة هذه البنية، يجعله يصل إلى إمكانية تحويل بنية السياسة الدولية إلى بنية أكثر سلماً واستقراراً. ففي الوقت الذي يؤكد فيه والتز على دور

به هذه القوى المنظومية أو البنوية هو أنها تدفع باتجاه تحويل المنظومة الدولية إلى منظومة أكثر سلماً وتعاوناً يتم تحقيقها من خلال ما يسميه السلام الجمهوري أو الديمقراطية، أما بالنسبة لوالترز والواقعيين البنويين فإن هذه القوى البنوية ستدفع باتجاه إعادة إنتاج الطبيعة الفوضوية لبنية السياسة الدولية، وسوف تعمل على إعادة إنتاج المعضلة الأمنية، وسياسات توازن القوى، وربما الحرب. باختصار، يرى كانظ أن هذه القوى البنوية هي قوى تحويلية ستعمل على تحويل المنظومة الدولية إلى منظومة أكثر سلماً، بينما يرى والتز أن ذات القوى ستؤدي إلى تكرار ظاهرة الحرب وسياسات توازن القوى.

وانطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة نقدية بين كينيث والتز، باعتباره مؤسس الواقعية البنوية في الحقل، وممثلاً للنسق البنوي المسيطر حالياً على ممارسات التنظير في تخصص العلاقات الدولية، وبين إيمانويل كانظ باعتباره المصدر الذي انطلق منه والتز والواقعيون البنويون من أجل التأسيس لمداخلهم ومقارباتهم البنوية في التخصص، وباعتباره كذلك، وبشيء من المفارقة، المصدر الذي ينطلق منه نقاد النسق الواقعي من الليبراليين الجدد. وتقارن هذه الدراسة بينهما فيما يتعلق بوجهة نظر كل منهما عن طبيعة المداخل المنظومية وأهميتها بالنسبة لدراسة العلاقات الدولية أولاً، وعن تركيبة المنظومة الدولية وديناميكية عملها ثانياً، وطرحهما عن العلاقة بين طبيعة المنظومة الدولية وتركيبتها وبين مخرجات السياسة الدولية ثالثاً. ومن هذه المقارنة تهدف الدراسة إلى تقديم عدة أطروحات تنظيرية؛ فأولاً، على الرغم من تشابه قناعة كل من

الدفع بالدول باتجاه التعايش السلمي والتواصل التعاوني يمكن استنتاجه كذلك باعتباره نتيجة منطقية لطرح الواقعية البنيوية عن الفوضوية، وهو ما يقربه من النسق الواقعي بشكل كبير. فبحسب الواقعية البنيوية ينتج التعايش السلمي، والتعاون، والمجتمع المدني الدولي بسبب الطبيعة الفوضوية للبنية الدولية التي تجبر الدول على تبني طرق ومحاولات لتجاوز تأثيرات المعضلة الأمنية، ولهذا سوف تعمل الدراسة على إظهار هذا الجانب المنظومي المهم الذي ينطلق منه كانط للقول بالسلام بين الدول الليبرالية، وهو ما يعزز وجهة نظر الواقعية البنيوية عن أهمية القوى البنيوية في تقرير السلوك الدولي. فعلى العكس من تركيز الليبراليين الجدد على الصفات السلمية الحميدة، وعلى الخصائص الداخلية للدول الديمقراطية من أجل شرح السلام بينها، ستحاول الدراسة إظهار الجانب البنيوي المنظومي في طرح كانط، ودور ذلك في تفسيره لشيوع السلام وانتشاره بين الدول الليبرالية.

ولمناقشة هذه القضايا تنقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء رئيسية؛ حيث، يقارن الجزء الأول بين إيمانويل كانط وكينيث والتز فيما يتعلق بنظرة كل منهما لطبيعة المداخل والمقاربات البنيوية وأهميتها بالنسبة لدراسة العلاقات الدولية. ويقدم الجزء الثاني وجهة نظر كانط عن تركيبة بنية المنظومة الدولية وديناميكيته، وكيف تقود هذه البنية إلى التحول نحو تكوين الجمهوريات الديمقراطية المسالمة. في حين يقارن الجزء الثالث هذه النظرة الكانطية مع وجهة نظر والتز عن تركيبة بنية المنظومة الدولية وديناميكيته، وكيف تعمل هذه الطبيعة لبنية المنظومة الدولية على إعادة إنتاج الصفة

القوى البنيوية في تعزيز الوضع القائم وإعادة إنتاجه، يذهب كانط إلى أن ذات القوى البنيوية (الفوضوية والتأهيل الاجتماعي والمنافسة) ستدفع باتجاه واحدٍ للتحول والتغيير: الجمهورية السلمية.

ثالثاً، في تصورهم لطبيعة المنظومة الدولية ولتركيباتها الفريدة يجادل معظم الواقعيين البنيويين بأن كانط ومفسريه اللاحقين يتجاهلون الدور الذي تقوم به الفوضوية في تحديد سلوك الدول. فبالنسبة لهؤلاء المنظرين لا يمكن للسلام المعتمد فقط على الميول والخصائص السلمية الداخلية للدول الديمقراطية الليبرالية أن يستمر، حيث ستعمل الفوضوية، بوصفها قوة بنيوية، على إعادة إنتاج الصراع والحرب. في مقابل ذلك يجادل مناصرو المدخل الكانطي بأن الجمهوريات المؤسسة بشكل ملائم يمكنها، في الواقع، أن تتجاوز تأثيرات الفوضوية في علاقاتها المتبادلة، وتؤسس لسلام دائم بينها، وبهذا الشكل فإن السلام الحالي السائد بين الدول الليبرالية، وفقاً للطرح الكانطي، يمثل تحدياً للمنهج المنظومي البنيوي لدراسة السياسة الدولية.

وعلى العكس من هذا الوضع للجدل الدائر حالياً بين الفريقين تجادل الدراسة بأن طرح كانط عن السلام الليبرالي يحتوي على جانب منظومي مهم يتجاهله أنصار السلام الديمقراطي من الليبراليين الجدد، وهو الجانب الذي يمكن استنتاجه كذلك من داخل النسق الشارح للواقعية الجديدة، وبشكل يقرب كانط من طرح الواقعيين الجدد. فعلى الرغم مما قد يبدو تناقضاً حاداً بين التيجتين، ستبين الدراسة بأن طرح كانط عن كيفية عمل المنظومة الدولية على

تأكيد كل منهما على أن الرغبة في دراسة العلاقات الدولية بوصفها «علمًا» تختم الاعتماد على مداخل منظومية شاملة أو مداخل كُليّة، ويعمل هذا الجزء على توضيح أن هذه الأهمية التي يعزوها كانط ووالتر للمداخل المنظومية، إنما تعكس فهم كل منهما لما تعنيه «النظرية» بشكل عام، وفهمها لطبيعة النظرية في السياسة الدولية تحديداً، ولطبيعة تخصص العلاقات الدولية، ولما هو مطلوب من النظرية القيام به في هذا التخصص.

١- المداخل المنظومية عند كانط

تنبع وجهة نظر إيمانويل كانط عن طبيعة المداخل المنظومية، وعن أهميتها بالنسبة لدراسة العلاقات الدولية من فهمه العام للنظرية ولوظيفتها، حيث يبدأ كانط بإثارة السؤال المركزي والجوهري لكل الأسئلة الفلسفية: «ماذا يمكننا أن نعرف؟ وكيف نستطيع معرفته؟». وهذا سؤال يستلزم إجابتين؛ إحداهما أنطولوجية والأخرى أبتسمولوجية. بعبارة أخرى، يسأل كانط عن ما الذي نحاول أن نعرف، أي ما هو المحتوى الجوهري أو المكون الأنطولوجي لما نحاول أن نعرف؟ ثم كيف نحاول أن نعرفه؟ أي ما هي المنهجية الملائمة للوصول إلى معرفة حقيقية لهذا المحتوى؟ وفي استقصائه لتاريخ الفكر يستخلص كانط خيارين للإجابة على هذا السؤال، ويحاول أن يوضح أن كلا من هذين الخيارين، العقلانية والأمبيريقية، لا يمكن الدفاع عنه، وأنه غير معقول، فكلا المنهجين يؤدي، وبشكل لا يمكن تحاشيه، إلى مجموعة من المتناقضات التي لا يمكن حلها بسهولة.

ويتنقد كانط المداخل الاستقرائية بشكل عام، ويشكك في قدرتها على تحقيق التراكم المعرفي المطلوب.

الفوضوية للسياسة الدولية. ويقدم الجزء الرابع مقارنة نقدية لتصورهما المفاهيمي للعلاقة السببية بين طبيعة المنظومة الدولية وبين المخرجات الدولية، ويفصل بشكل أكثر النموذج التحويلي الكانطي. ثم بعد تفصيل هذا النموذج يناقش جزء الخاتمة العناصر البنيوية المهمة لفكر إيمانويل كانط فيما يتعلق بكيفية تحقق هذا التحول نحو السلام الليبرالي، وهنا سوف يذهب هذا الجزء إلى أن النظر إلى «السلام الديمقراطي» على أنه اختبار لأهمية «مستويات التحليل» في التخصص يضيع فرصة التركيز على القضايا الحرجة والأكثر أهمية. فعلى العكس من طرح الليبراليين الجدد أنصار الطبيعة السلمية للدول الديمقراطية، والذي يُرجع السلام الديمقراطي السائد حالياً إلى النزعات «الحميدة»، والميول الفطرية السَلْمِيَّة لهذه الدول، تحاول الدراسة بيان أن نموذج إيمانويل كانط التحويلي يحتوي على جانب منظومي مهم جداً، جانب يحدد الفوضوية والصراع الناتج عنها بوصفهما المصادر الرئيسة للسلام الديمقراطي والتقدم، وتعني وجهة النظر تلك بأن الأسئلة الرئيسة التي تثيرها ظاهرة السلام الديمقراطي لا تتعلق بأهمية الفوضوية في العلاقات بين الدول فحسب، وإنما أيضاً بالآثار والنتائج طويلة الأجل للفوضوية المترتبة على طبيعة الدول، وعلى نتائج تفاعلها مع بعضها البعض، وعلى احتمالات تحولها إلى دول تبحث عن سبل للتعايش السلمي.

أولاً: طبيعة المداخل المنظومية وأهميتها لحقل العلاقات الدولية

كيف يتصور كل من إيمانويل كانط وكينيث والتر طبيعة المداخل المنظومية أو الكُليّة، وأهمية تطبيقها بالنسبة لدراسة العلاقات الدولية؟ يناقش هذا الجزء

المبادئ الملاحظة بهذا الشكل هي مبادئ «موضوعية» للواقع نفسه، ولهذا فهي قابلة للتطبيق بشكل يتجاوز التجربة المباشرة. ومرة أخرى هنا، لا يوجد طريقة لإثبات أن ذلك هو الوضع فعلاً، وهكذا تظهر مزاعم العقلانيين المعرفية بشكل تأكيدات دوغماتية.

وذاً الشيء يقول كانه في رفضه للأمبريقية. ففي انتقاده للأمبريقية يقول كانه «لا أحد يستطيع أن يدعي أنه متمكن في فرع من فروع المعرفة في الوقت الذي يعامل فيه النظرية بازدراء... دونما أن يظهر ذلك الشخص حقيقة أنه جاهل بموضوعه... [فمثل هذا الشخص] لا شك في أنه يخيل إليه أنه يستطيع أن يتقدم بشكل أكثر دونما الاعتماد على نظرية، طالما أنه يتلمس طريقه في التجارب والخبرات، ودونما الحصول على مبادئ عامة معينة (والتي نسميها نظرية)، ودونما ربط أنشطته بكل داخلي عام (والذي إذا ما تمت معاملته بطريقة منهجية يمكننا أن نسميه منظومة)» (Kant 1990:62)، ولهذا يجادل بأن الأمبريقيين يبدون للوهلة الأولى وكأنهم يعتمدون على أرضية أكثر صلابة من تلك التي ينطلق منها العقلانيون، فهم يهاجمون الميتافيزيقيا التجاوزية للعقلانيين على أساس أنها لا يمكن اختبارها، وأنها لا تنتج إلا تعميمات دوغماتية أو جدلاً عقياً، ولكنه يواصل طرحه ليقول ذات الشيء عن الأمبريقية لكونها لا تنتج إلا سلسلة لا نهائية من المتناقضات؛ أولاً، في حصرها لكل المعرفة في التجربة فقط، إذ لا يمكن للأمبريقية أن تقدم زعماً إيجابياً عن الحقيقة؛ كما لا يمكنها أبداً تأكيد أن ما هو حاصل في الحاضر سوف ينطبق كذلك على المستقبل. ولكي يستطيع الأمبريقيون القيام بذلك لا بد لهم من

فالنظرية بالنسبة له ليست تجميعاً لقوانين فحسب، ولكنها أيضاً تقدم صورة مبسطة لمجال مترابط ومحدد يمكن تصوره مفاهيمياً على شكل «منظومة»، وهو ما يقربه من تعريف والتز للنظرية على أنها صورة مشكلة ذهنياً لمجال مترابط من النشاط. وانطلاقاً من ذلك ينتقد كانه الفهم العقلاني والفهم الأمبريقي للعلم. وفي انتقاده للعقلانية يقول بأن العقلاني يزعم بأنه يمكنه الحصول على الحقيقة فقط من خلال استخدام العقل، فلا يمكن للتجربة الحسية بمفردها أن تكون أساساً ملائماً للمعرفة؛ وذلك لعدم استطاعتها التأكيد على أن تجربة اليوم (الحاضر) ستكون حقيقية بشكل لا نهائي، ويذهب إلى أن التزام العقلانيين بهذا الموقف يفرض عليهم القيام بخطوتين ضروريتين يرفضهما الأمبريقيون، فأولاً، تزعم العقلانية بأنها توسع المعرفة بشكل يتجاوز الخبرة أو التجربة، وتضعها في شكل «الحقيقة الدائمة» التي يمكن تقريرها فقط بواسطة العقل. ولكن مثل هذا الإجراء يضع مبادئ العقلانية خارج إطار التجربة، وهكذا خارج إطار إثبات الخطأ والصواب (الاختبار)، وبهذا الشكل تُنتج عدداً من التعميمات والأوهام التي لا يمكن إثبات صحتها بواسطة التجربة أو الشواهد الأمبريقية الملاحظة. ثانياً، أثناء اعتقادهم بأننا يجب أن نتجاوز التجربة من أجل التأسيس للمعرفة، يعمل العقلانيون على توسيع المبادئ الملاحظة على أنها منطبقة على التجربة، ويحاولون العثور على جذور هذه المبادئ فيما وراء التجربة. وبفعلهم ذلك يعززون وضعاً موضوعياً للواقع الأمبريقي، ولكن المزاعم المعرفية هنا يتم توسيعها بشكل يتجاوز ذلك الواقع استناداً إلى المسلمة المنطقية الخالصة القائلة بأن

”إذا ما أخذنا خصائص أو سمات وجود الأشياء عبر الزمن على أنها هي ما يمثل وجود الأشياء بذاتها، وهي الطريقة المعتادة للتفكير، فإنه لا يمكن بأية حال من الأحوال أن نوفق بين الضرورة الموجودة في العلاقة السببية وبين الحرية، فهي مناقضة لبعضها البعض؛ بسبب أن الضرورة الموجودة في العلاقة السببية تفترض أن كل حدث، وهكذا كل فعل يحصل في مرحلة زمنية معينة، يعتبر ضرورياً بفضل الوضع الذي سبقه. فطالما أن الماضي يقع خارج حدود قدراتي فإن كل فعل أقوم به يعتبر ضرورياً؛ بسبب تلك العوامل المقررة التي لا أستطيع التحكم فيها ... وهذا يعني أنني لست حراً أبداً ... بسبب أنني في كل لحظة زمنية سوف أكون تحت ضرورة كوني مُقرراً لي أن أتصرف بفضل من أمر لا أملك السيطرة عليه ...“ (Kant 1981:98).

وفي الأميريكية أيضاً يتم تحويل كل الأفعال على أنها مشابهة لتلك العمليات الميكانيكية التي تتحكم في كل الأحداث الطبيعية، وهنا أيضاً لا يوجد مجال أو فرصة للخيار الحر أو الحرية. أيضاً، وعلى العكس من العقلانية التي تبحث عن القيم، ولكنها تؤسس لها بشكل دوغماتي، يجب على الأميريكية أن ترفض أهمية أية قيم، أو تحتزها إلى مجرد النسبية الخالصة أو ”العادات“. أيضاً مثل والتز، كما سيتضح لاحقاً، يستخدم إيمانويل كانط مقارنته لعملية التنظير من أجل تطوير شرح ”منظومي“ أو كلي للعلاقات الدولية، وهي المقاربة التي تظهر بشكل واضح في نظريته عن التاريخ، فنجدته يقول ”إن محاولة الفيلسوف أن يقدم تاريخاً كونياً للعالم، ومتفقاً مع خطة الطبيعة الهادفة إلى إكمال اتحاد مدني (حضاري) للإنسان، يجب النظر إليها

تجاوز حدود التجربة: ”تعلمنا التجربة بأن شيئاً ما هو كذا وكذا، ولكنها لا تقول لنا بأن هذا الشيء لا يمكنه أن يكون شيئاً آخر ... فلا يمكن للتجربة أن تناقش كون أحكامها لها صفة الحقيقة أو مُقيّدة، في حين أنها مجرد عموميات مقارنة ومفترضة تم استخلاصها من خلال الاستقراء. ولذلك يمكننا أن نقول، وبشكل ملائم، طالما أنه لدينا ما تمت ملاحظته، فإنه لا يوجد استثناء لهذه القاعدة أو تلك ... فالتعميم الأميريكي مجرد توسيع عشوائي لصلاحية محددة أو صلاحية عامة تنطبق على كل الحالات“ (Kant 1965: 44). ثانياً، لو كانت الأميريكية تقف عند حد إنكار قدرة العقلانية على التأسيس للميتافيزيقيات في مجال متجاوز يتخطى حدود التجربة لكان من الممكن قبول ذلك، ولكنها تذهب إلى أبعد من ذلك عندما تنكر إمكانية أية ميتافيزيقيا على الإطلاق. ويقول كانط بأن هذا شيء لا يمكنها معرفته؛ بسبب أنه إذا كان ”شيئاً ما“ لم يحصل في الماضي أو الحاضر فإن ذلك لا يعني استحالة حصوله في المستقبل. وهكذا يحاول الأميريكي، مثل العقلاني، أن يبحث عن مبادئ تتجاوز حدود ما يمكن معرفته.

كل من هذين الموقفين، باعتبارهما أبنية أبستمولوجية، له تطبيقات مهمة جداً بالنسبة لدراسة الشئون الإنسانية؛ فالعقلانية، باعتبارها على توسيع مدى المفاهيم بشكل يتجاوز الخبرة أو التجربة، تجادل بأن العالم (الواقع) لا يمكنه أن يكون بشكل مختلف عما هو عليه فعلاً؛ فالفعل الإنساني يتم اختزاله هنا إلى مجرد جانب واحد من الآلية الخالصة للطبيعة حيث تقع الأحداث وفقاً لقوانين لا يمكن تغييرها. وفي هذا الموقف لا يوجد مجال أو فرصة للحرية والأخلاق:

ولكن ذلك لا يعني أننا يجب أن نأخذ الكتابات السياسية لكانط خارج السياق التاريخي الذي كتبت فيه. ففكرة "العلم" تم التأسيس لها داخل الدوائر الفكرية لعصر التنوير الذي كان كانط جزءاً منه. فتفسير كانط بطريقة تأخذ في الاعتبار الفترة التي كتب فيها تفيد - وبشكل قوي - بأنه كان مع ما نحيل إليه اليوم على أنه علم اجتماع العلاقات الدولية، لذلك فإن القراء المهتمين بالسياق التاريخي يجب أن يأخذوا استخدام كانط للمشاهات الطبيعية بجدية كبيرة، فهو يعلن أن "التاريخ.. سوف يكون قادراً على اكتشاف التقدم المنتظم.. (باتجاه) التطور البطيء للقدرات الإنسانية الأصلية" (Kant 1990:41). و"هذا"، يقول كانط، "يجب أن يعطينا شيئاً من الإرشاد لشرح ذلك التداخل المشوش للشؤون الإنسانية، وللتنبؤ بالتغيرات السياسية المستقبلية" (Kant 1990:52).

ولكن على الرغم من ذلك يذهب كانط إلى أن الخطة التي يعينها سوف تتحقق كذلك من خلال أنشطة الوكلاء ذوي الإرادة الحرة، والقادرين على الاختيار، وعلى الاستقلال الأخلاقي. ولهذا، «عملت الطبيعة على تمكين ذلك الإنسان.. وبالتالي يجب ألا تشارك في أية سعادة أو كمال آخر غير ذلك الذي أنتجه هو لنفسه، بدون فطرة، وبعقله الخالص» (Kant 1990:43). وفي هذا الطرح تحديداً يظهر جمع كانط بين القوى البنيوية وقوى الوكالة، ويأخذ جدله منعطفاً مختلفاً عن تركيز والتز والواقعية البنيوية على القوى المنظومية الصرفة وتجاهلها لدور الوكالة، وبالتالي تجاهل قدرة هذه الوكالة على إحداث التغيير المطلوب، وهو ما يناقشه الجزء الثاني بتفصيل أكثر. وبالطبع كان كانط على وعي كامل بذلك التجاذب المحتمل بين تأكيده على أن

على أنها محاولة مُمكنة... وقد تعمل هذه الفكرة بوصفها دليلاً يرشدنا نحو إعادة تقديم ما قد يبدو وكأنه تجميع عشوائي للأفعال الإنسانية، بشكل متفق مع - خصوصاً عندما يعمل بطريقة كلية - منظومة" (Kant 1990:52). ويمكن استنتاج ما يقصده كانط بهذه المقولة من تحليله لمشكلة العلاقات الدولية. ففي صلب فكره عن العلاقات الدولية تقع محاولة صياغة "تاريخ للكائنات (المخلوقات) التي تتصرف بدون خطة محددة من قبلها، وإنما بشكل يتفق مع خطة الطبيعة" (Kant 1990:42). وأحد التفسيرات المعاصرة لاستخدام كانط لعبارة "خطة الطبيعة" هي تلك المحاولات الحديثة الهادفة إلى تحديد - وبطريقة علمية - الآليات التي يمكن أن يتحقق بواسطتها "النظام" في العلاقات الدولية. وهذه تحديداً هي وجهة النظر التي يقدمها كل من والتر ومحللين آخرين (-Hinsley 1963:72; Friedrich 1948:55; Waltz 1962:33; Gallie 1978:10; 73).

وكانط واضح جداً في أن خطته "لها واقع موضوعي" (Kant 1990:104)، وأحياناً نجده يستخدم طرق شرح مستمدة من العلوم الطبيعية لإيضاح هذه المسألة (50, 46, 42, 41; Kant 1990). فعلى سبيل المثال، يقارن كانط بين "المجال التاريخي" و"المجال البيئي"، مثل ذلك المتعلق بالغابات، أو "المنظومة الفيزيائية" كتلك التي تقرر حركة الكواكب. ففي مقالته "السلام الدائم" يؤكد كانط أن مشروعه السياسي له "واقع موضوعي"، وأنه مشروع تتم ضمانه تحقيقه بواسطة "العملية الميكانيكية للطبيعة"، ويبين بشكل واضح اختلافات بين "العالم الاجتماعي" و"العالم الطبيعي"، ويؤكد على أن المناهج العلمية يمكن ويجب استخدامها لدراسة كلا العالمين (Kant 1970: 104, 108).

اطراد معين أو قانون للتطور يحكم كائنات لا تتصرف وفقاً لتخطيط مسبق.

ويولي كانط اهتماماً خاصاً بالخصائص المميزة لموضوعه قبل البدء في أي تحليل علمي. وكما سيبين الجزء التالي، يبدي والتز إعجابه بمدخل كانط للتنظير للسياسة الدولية، فهو يلاحظ مناقشة كانط عندما يقول إنه «بسبب أن الإنسان يتصرف بطريقة تختلف عن تصرف الحيوانات، أو تصرف المواطنين العقلانيين، فإنه يبدو من المستحيل الحصول على تاريخ منظومي ومعتاد للبشر» (Waltz 1962:331)، وانطلاقاً من هذه الملاحظة يتابع والتز مقولة كانط عن أنه ربما يكون من الممكن بالنسبة للتاريخ تحقيق آلية، أو ربما شبيء مشابه أو قريب من نظرية نيوتن للجاذبية. وعلى الرغم من أنه لا يمكن رؤية الآليات التي تقف خلف هذه العملية بالعين البشرية المجردة (لا يمكن ملاحظتها)، إلا أنه يمكن استنتاج قواعد عملها عن طريق التجريد. وهذا ما يقصده والتز بتأثير القوى البنيوية غير الملاحظة. لذلك يتابع والتز القول بأنه ” إذا ما نظرنا إلى العالم، ورأينا أحداثاً غير مترابطة... فإننا سوف تربكنا الفوضى... ولكن إذا ما نظرنا إلى تجمعات تلك الأحداث في ظل وجود مبدأ منظم في أذهاننا، فإننا قد نرى في الفوضى خطة للطبيعة” (Waltz 1962:335)، وبعدها يبدي والتز حماساً واضحاً لفكرة كانط التي تؤكد أن العلاقات الدولية يجب فهمها على شكل منظومة، ومن ثم ضرورة تبني مدخل منظومي لدراساتها (Waltz 1962:336).

٢- المداخل المنظومية عند كينيث والتز

تماماً مثل كانط، يذهب كينيث والتز إلى أنه إذا كان لتخصص العلاقات الدولية أن يؤسس لذاته بوصفه «تخصصاً علمياً» مستقلاً، فإنه يجب عليه أولاً

الحصول على علم اجتماع للعلاقات الدولية أمر ممكن، وبين فلسفته الأخلاقية التي تؤكد على الحرية الفردية، ولذلك يسأل ”كيف يمكن للطبيعة أن تساعد على تحقيق الغاية الأخلاقية للإنسانية... وكيف يمكن لها أن تضمن أن ما يجب على الإنسان فعله [ولكنه لا يفعله] سوف يتم تحقيقه من خلال إجبار الطبيعة، ودون أن يضر ذلك بالإرادة الحرة للإنسان“ (Kant 1970:112).

ويحل كانط هذه المفارقة بتصوره للعلاقات الدولية على أنها منظومة مفتوحة قابلة للتحول والتوسع القطري من خلال التغير الثقافي، وليست منظومة مغلقة تعمل فقط وفقاً لقوانين ميكانيكية صرفة. وبلغتنا المعاصرة، يعترف كانط بأن المشكلة الرئيسة التي تواجه تطوير علم اجتماعي للعلاقات الدولية ليست معرفية، وإنما هي أنطولوجية في المقام الأول (Wendt 1999:38).

ولكن كانط هنا يستخدم مدخله المنظومي من أجل تحاشي ما قد يبدو على أنه تناقض بين تركيزه على دور الإرادة الحرة للوكلاء القادرين على الاختيار، وبين حديثه عن القيود البنيوية ودورها في عملية تشكيل المنظومة الدولية. ويقدم كانط وجهة نظره بالطريقة التالية: ” طالما أن البشر لا يبحثون عن أهدافهم بطريقة فطرية خالصة، كما تفعل الحيوانات، ولا يتصرفون وفقاً لخطة رئيسة أو مرتبة مسبقاً كما يفعل الكوزموبوليتانيون العقلانيون، فقد يبدو أنه من المستحيل الحصول على تاريخ بشري محكوم بقانون... والمخرج الوحيد بالنسبة للفيلسوف، طالما أنه لا يستطيع أن يفترض أن البشر يتبعون غاية عقلانية في أفعالهم الجماعية، هو أن يحاول اكتشاف غاية في الطبيعة ذاتها تقع خلف تلك الأحداث البشرية عديمة المعنى“ (Kant 1990:41-2)، ومثل هذا المدخل يجعل من الممكن للفيلسوف أن يدرك وجود

وسمات الوحدات المكونة لها، فالمنظومة الدولية أكبر من مجرد مجموع وحداتها. ولهذا السبب تحديداً، لا يمكن شرح خصائص هذه المنظومة الدولية، وفهم كيفية عملها - مثل الميل للحرب - بالاعتماد على مجرد تحليل السياسة الخارجية لدولة معينة، أو بالتركيز فقط على السمات الداخلية للدول وعلى خصائصها الذاتية، ولكن بدلاً من ذلك، يجب على الدارس أن ينظر في تأثير خصائص وسمات منظومة الدول ذاتها (أي المتغيرات الواقعة على مستوى المنظومة)؛ بسبب أن الخصائص الدائمة للمنظومة تلعب دوراً حيوياً ومهماً في شرح كيفية عملها ("عمليتها")، وفي كيفية تقريرها لسلوك الوحدات المكونة لها (Gilpin 1981).

وبالنسبة لوازع يظهر هذا التعقيد (أو التركيب) المنظم كصفة أساسية للمنظومة الدولية من خلال «النتائج غير المقصودة» التي ينتجها تفاعل الوحدات داخل هذه المنظومة الدولية، فبنية المنظومة الدولية تسبب الأفعال في أن يكون لها نتائج لم يكن يقصدها الفاعلون عندما بدأوا عملية التفاعل لأول مرة. ويضيف والتز بأن المشكلة هنا تكمن في أن التفاعل الإنساني، بشكل عام، ينتج تعقيداً (أو تركيباً) منظمًا بسبب أن المنظومات الاجتماعية تتطور بطريقة عادة لا يستوعبها أعضاء المنظومة بشكل كامل. وعلى مستوى المنظومة الدولية يذهب والتز إلى أن هذه النتائج غير المقصودة تظهر من تركيبة الفوضوية (الفصل السادس: Waltz 1979)، ففي وجود الفوضوية تصبح المنظومة الدولية منظومة مساعدة - الذات؛ بسبب أن "أولئك الذين لا يعتمدون على أنفسهم... سيجعلون من أنفسهم عرضة للخطر، لذلك فإن الخوف من النتائج غير المرغوبة وغير

أن «يختار مدخلاً ملائماً لموضوعه» (Waltz 1979:5). وفي تقديمه لمدخله المنظومي الكلي نجده ينتقد معظم المداخل السائدة في التخصص لأنها، كما يقول، "اختزالية"، وبالتالي زائفة علمياً، ويذهب إلى أن "معظم طلاب السياسة الدولية كانوا منشغلين بشكل كبير بالمناهج، وقليلًا ما انشغلوا بمنطق وكيفية استخدامها" (Waltz 1979:13)، ولذلك نجده يعطي اهتماماً كبيراً للعلاقة المنطقية بين المداخل المنظومية وبين طبيعة الموضوع الذي يتم التعامل معه في حقل العلاقات الدولية. ومن هذا الطرح يظهر الاعتراض الذي غالباً ما يقدم ضد نظرية والتز وهو أنها تحاول فرض مناهج العلوم الطبيعية على الواقع الاجتماعي (Waltz 1997:913)، وهو ما يرفضه والتز بالتأكيد على أن تعقيد التفاعل الإنساني وصعوبة التعامل معه كبيرة جداً إلى درجة تجعل من المستحيل تطبيق الفيزياء الكلاسيكية على العلاقات الدولية (Waltz 1979:12). فبالنسبة لوازع، سيكون تطبيق مثل هذا المدخل غير منطقي وغير علمي في آن واحد؛ لأنه سيفشل في معرفة "صبغة التعقيد" المنظم المطمورة في تخصص العلاقات الدولية بوصفه علم اجتماع.

فأولاً، وانطلاقاً من تركيزه على ما يسميه مشكلة «التعقيد المنظم» التي تميز تخصص العلاقات الدولية بوصفه علم اجتماع، يذهب والتز إلى أننا إذا كنا نريد الحصول على نظرية «فاعلة» لشرح مخرجات السياسة الدولية فإنها يجب أن تكون نظرية ذات طبيعة منظومية وشاملة، وليست نظرية اختزالية، أي نظرية تستطيع التعامل مع هذه الطبيعة الخاصة للتخصص (Waltz 1986:121)، ويعود السبب في ذلك، كما يقول، إلى أن عمل المنظومة الدولية وتأثيراتها تتجاوز خصائص

وهذا الطرح عن أهمية وضرورة الاعتراف بالأسباب البنيوية دون غيرها هو الخلفية التي انطلق منها الجدل حول أهمية مستويات التحليل في التخصص، وأي هذه المستويات يجب الانطلاق منه عند تحليل مخرجات السياسة الدولية. ومن الناحية التاريخية تعود مشكلة مستويات التحليل إلى مقالين كتبهما Singer عامي ١٩٦٠م و ١٩٦١م للرد على مقولات كينيث والتز في كتابه الأول Man, State and War. ويدور التساؤل الرئيس في تقديم سينجر لمشكلة مستويات التحليل حول الخيار ما قبل التنظيري بين مستوى تحليل الدولة، ومستوى تحليل المنظومات. فوفقاً لسينجر، "تبالغ مستويات تحليل المنظومات في تأكيدها على تأثير بنية المنظومة" على الدول، كما أن التركيز على مستوى تحليل الدولة القومية من شأنه أن يؤدي بالدارس إلى أن يبالغ في درجة الاختلاف بين الدول، وكيفية تأثير ذلك على سياساتها الخارجية. ويختم سينجر بقوله إن مشكلة مستويات التحليل تحتوي في نهاية الأمر على شيء من التضحية بين القدرة على "الشرح" وبين الدقة "الوصفية". وقد بدأ الجدل حول الشرح انطلاقاً من مستوى تحليل الدول، ومن مستوى تحليل المنظومة في

المقصودة بحث الدول على أن تتصرف بطرق تؤدي إلى إنتاج توازن القوى" (Waltz 1979:117).

وحتى يوضح والتز هذه العلاقة السببية بين الخصائص والقوى البنيوية أو المنظومية (متغيرات مستوى المنظومة) وبين سلوك الوحدات، ومن ثم أهمية وضرورة المداخل البنيوية، نجد أنه يلجأ إلى استخدام جزء من نظرية الاقتصاد الجزئي. ففي السوق المكون من احتكار القوة لا يمكن فهم قدرة الشركات على الوصول إلى اتفاق حول الأسعار، أو قدرتها على الاتفاق على أي موضوع يتعلق بالمنافسة بينها بالاعتماد فقط على دراسة كيفية إدارة هذه الشركات للمفاوضات فيما بينها، أو بدراسة عمليات صناعة القرار داخل هذه الشركات. فما يشرح النزعة نحو المنافسة في الأسعار، وإمكانية تغييرها من خلال عمليات التكيف والتعديلات المتبادلة والمستمرة بين هذه الشركات هو «بنية» السوق ذاتها، والتي تسيطر فيها قلة من اللاعبين (الفاعلين) على أكبر حصة من السوق. فبنية منظومة السوق تُكَيِّف سلوك الفاعلين بطريقة يمكن توقعها. وبنفس الطريقة الحاصلة في السوق الاقتصادية، تعمل بنية المنظومة الدولية على تكييف سلوك الدولة وعلى تقريره، وبالتالي يصبح من الضروري الاعتماد على هذه البنية والانطلاق منها لشرح الأنماط العامة والتراكمية لسلوك الدولة، وليس على الخصائص والسمات الداخلية للدولة ذاتها^(٣).

= على سلوك الوحدات داخلها. وقد بينت الدراسة أن والتز والواقعيين الجدد يركزون بشكل حصري على المكونات المادية البحتة لبنية المنظومة الدولية -توزيعات القوة فقط - ويتجاهلون دور المعايير والقواعد الثقافية بوصفها عناصر مهمة ومكونات أساسية للسياق الذي تعمل داخله الدولة وتأخذ في الحسبان عند تقرير سياستها الخارجية، وهو التجاهل الذي تحاول أن تعالجه المدرسة البنائية بتوظيفها للواقعية العلمية ولأطروحات المدرسة التشكيلية عن القواعد والمعايير والقيم كمكونات مثالية للبنية يجب الاهتمام بها عند تفسير دور السياق في تقرير السياسة الدولية.

(٣) لمزيد من التفصيل عن دور البنية ومكوناتها الأساسية انظر دراستنا الموسومة «المكونات الجوهرية لنظرية العلاقات الدولية: مقارنة تحليلية للواقعية البنيوية والواقعية العلمية»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، يناير ٢٠١١. وتناقش هذه الدراسة بالتفصيل ما يقول والتز أنها «هي» المكونات الجوهرية الرئيسة لبنية المنظومة الدولية، وكذلك كيفية ممارسة تأثيرها السببي =

المنظومة) تموضع الأسباب في "داخل منظومة الدول"
(Waltz 1959:12).

وبالنسبة لكينث والتز، على العكس من سينجر، يُعدُّ مستوى تحليل المنظومة ضرورة أنطولوجية أو جوهرية، وليس مجرد اختيار مفاهيمي أو ابتسمولوجي. فمن أجل أن نبين الوضع الفريد لمجال نظرية العلاقات الدولية فإننا نحتاج إلى أن نبين كيفية تحقق الأبنية السياسية، وكيفية تأثير هذه الأبنية في الوحدات المكونة لها (Waltz 1979:79). وفي جزء آخر من الكتاب يذهب والتز إلى أن خاصية أو طبيعة المنظومة (بنية فوضوية أحادية القطبية، أو ثنائية القطبية، أو متعددة الأقطاب) هي التي تصوغ سلوك الدول وتُشكله من خلال العملية المزدوجة لأليتي المنافسة والتأهيل الاجتماعي باعتبارهما قوى بنيوية لا يمكن تحاشي تأثيراتها. وهنا نلاحظ كيف بدأ الجدل حول مستويات التحليل ينزلق باتجاه السؤال المهم جداً حول دور كل من البنية والوكالة^(٥). فبالنسبة لكينث والتز يتطلب النجاح في تقديم شرح منظومي بيان أن بنية المنظومة الدولية لها بالفعل قوة سببية شارحة من الضروري الاعتناء بها: أي يجب أن تتدخل بين دوافع/ نوايا الوكلاء ونتائج أعمالهم.

ومن أجل بيان هذا الوضع الفريد لمجال نظرية العلاقات الدولية، وكيف تحتم طبيعة التخصص تبني مدخل منظومي يعود والتز بعد ذلك إلى ما سبق وأن طرحه عن ضرورة أن يوظف تخصص العلاقات الدولية مدخلاً ملائماً لموضوعه، إذا كان له أن يثبت

الظهور مرة أخرى في ثمانينيات القرن الماضي كردة فعل ثانية على الكتاب الثاني لوالتر، نظرية السياسة الدولية، وهو الكتاب الذي يذهب فيه إلى أن جميع نظريات النظم في العلاقات الدولية ارتكبت خطأ «الاختزالية»، وذلك بشرحها لمنظومة الدول انطلاقاً من التركيز على خصائص وسمات الوحدات (الدول)^(٤).

ففي الكتاب الأول، والذي قدم البدايات الأولى لسيطرة الاتجاه البنيوي على ممارسات التنظير في التخصص، يقول والتز إن محاولات الشرح انطلاقاً من المستوى الأول (أي التركيز على شروحات مستوى صانع القرار) تُرجع أسباب النتائج الدولية، أسباب الحرب، إلى «طبيعة وسلوك الإنسان»، «فالحروب تنشأ من الأنانية، ومن النزعات العدوانية، ومن الحماقة» (Waltz 1959:16). أما طرق الشرح التي تعتمد على المستوى الثاني (الشروح التي تركز على مستوى الدولة) فإنها تحيل إلى البنية الداخلية للدولة بوصفها مصدر الأسباب الرئيسة للنتائج الدولية (Waltz 1959:80-164). ويختم والتز بأن شروحات المستويين الأول والثاني غير كافية لفهم الاطرادات والتكرار في السياسة الدولية (Waltz 1959:172-86, 201-5)، ولهذا إذا ما أردنا أن نشرح سلوك الفاعلين، فإننا بالإضافة إلى النظر في خصائصهم وسماتهم الذاتية، يجب علينا كذلك أن ننظر إلى القيود التي تفرضها البيئة أو الوضع الاستراتيجي الذي يتفاعلون داخله. وبهذا الشكل يؤكد والتز على أن شروحات المستوى الثالث (مستوى

(٥) تمت مناقشة قضية مستويات التحليل، وكذلك الجدل بين المدارس المختلفة حول العلاقة بين الوكالة والبنية في دراستنا بعنوان «نظرية العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية»، مجلة شؤون اجتماعية، مرجع سابق.

(٤) للمزيد من التفصيل عن الجدل الدائر حول مستويات التحليل في العلاقات الدولية انظر دراستنا بعنوان «نظرية العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية»، مجلة شؤون اجتماعية، مرجع سابق.

من رؤيته لطبيعة «النظرية»، وفي هذا يقول والتز «ينتج الواقع من انتقائنا وتنظيمنا لتلك المواد المتوفرة فيه بكميات لا نهائية» (Waltz 1979:5). ويدفعه مثل هذا الطرح إلى توضيح ما يعتقد أنها اختلافات مهمة بين القوانين والنظريات، ويؤكد أن «النظريات تختلف نوعياً عن القوانين؛ فالقوانين تحدد علاقات غير متغيرة أو علاقات احتمالية، [أما] النظريات فتبين لماذا تسود هذه العلاقات؟» (Waltz 1979:5). وتوظيفه لطرح إيمانويل كانط يواصل والتز القول «بأن القفزة [من قانون إلى نظرية] لا يمكن تحقيقها بإثارة السؤال عن ماذا يرتبط بماذا، ولكن بمحاولة الإجابة على أسئلة مثل: لماذا يحدث ذلك؟ كيف يعمل هذا الأمر؟ كيف يبقى مترابطاً؟... النظرية [لذلك] هي صورة مشكلة ذهنياً عن مجال مترابط من النشاط» (Waltz 1979:8). وحتى يوضح هذا الفهم للنظرية ولوظيفتها يعطي والتز مثلاً مقتبساً من الفيزياء الكلاسيكية فيقول إن «معادلة التسارع لجسم ساقط لا تشرح كيف يسقط هذا الجسم... فمن أجل الشرح ننظر في كل المنظومة النيوتينية... وحالما نفهم المنظومة، عندها نستطيع أن نشرح الظاهرة» (Waltz 1979:9). وبهذه الطريقة يجادل والتز بأن «النظريات تحدد العمليات التي يمكن القيام بها.. النظريات تشير إلى ماذا يرتبط بماذا، وكيف حصل هذا الترابط» (Waltz 1979:12)^(٦).

وبهذا الشكل لم يؤد كتاب والتز إلى إعادة إحياء تعريف ضيق جداً لما يعتبر «دولياً» في التخصص، وإلى

(٦) لمزيد من التفاصيل حول طرح الواقعية البنوية عن النظرية وشروطها ووظيفتها يمكن الرجوع إلى دراستنا الموسومة «المكونات الجوهرية لنظرية العلاقات الدولية». مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. مرجع سابق.

وجوده بوصفه تخصصاً علمياً. وهنا يذهب والتز إلى أن المشكلة الرئيسة التي تواجه العلوم الاجتماعية، بما في ذلك تخصص العلاقات الدولية، تتمثل في مشكلة «التعقيد المنظم» (Waltz 1979:12). ولا يشبه هذا التعقيد المنظم ذلك التعقيد الموجود في المنظومات الطبيعية؛ بسبب أنه منتج بواسطة أفراد لهم إرادة حرة وواعية. فوجود هذا التعقيد المنظم «يعيق استخدام نماذج التحليل التقليدية» (Waltz 1979:12; Little 1991:472). ولهذا، على العكس من تخصص الفيزياء، لا يسمح تخصص العلاقات الدولية بمساءلة أو مناقشة خصائص وتفاعلات متغيرين اثنين، وتثبيت المتغيرات الأخرى كما يحصل في التجارب المخبرية.

ومن هذا يصل والتز إلى أن تبني المدخل «المنظومي» أو البنوي واستخدامه يُعد ضرورة معرفية من أجل التبرير لدراسة العلاقات الدولية كعلم، ومن أجل التشريع لتلك الدراسة (Waltz 1979:12-13). فبالنسبة له، يجب أن يأخذ الشرح بالضرورة الصبغة المنظومية الشاملة، ويجب على تخصص العلاقات الدولية أن يتبنى إجراءات معينة لتحقيق التراكم المعرفي المطلوب تختلف عن تلك الموجودة في العلوم الطبيعية؛ بسبب الاختلاف الجوهرية والأساسية في موضوعه. لذلك فإن طرح والتز يشير إلى أن الظواهر الاجتماعية تصبح مواضيع يمكن دراستها بطريقة «علمية» فقط عندما يتم تحديد الخصائص والمكونات المميزة للحقل بشكل واضح.

ثانياً، بالإضافة إلى هذه الاعتبارات التي تفرضها طبيعة العلاقات الدولية كتخصص على اختيار المنهج المستخدم، تنطلق وجهة نظر والتز عن أهمية تبني مداخل منظومية أو كُلية للعلاقات الدولية

جائزة أو صحيحة أمبيريقياً، وهذه الطريقة تدخل أمبيريقية معينة، وبطريقة غير مباشرة إلى نظرية والتز: «على الرغم من أننا لا نستطيع أن نصل بشكل مباشر إلى الواقع، وعلى الرغم من أن نظرياتنا تعتبر فقط نماذج تفسيرية لا تزعم أنها تصور الواقع أو تمثله، إلا أنه يمكن إجراء الاختبار على الأرضية المحايدة للواقع الأمبيريقية. وعندما يتعلق الأمر ببناء النظرية، فإن المعلومات ستكون معتمدة على النظرية، وعندما يتعلق الأمر باختبار النظرية، فإن المعلومات لا تعدو أن تكون مجرد معلومات». وهكذا، بحسب الابتسومولوجيا الوضعية التي يتبعها والتز، لا يجب على النظريات أن تصف آليات سببية حقيقية، فما «تتضمن عليه النظريات هو أفكار نظيرية، والتي يمكن أن تكون إما مفاهيم أو مُسلّمات، فالفكرة النظرية لا تشرح أو تتوقع أي شيء... فهي ليست صحيحة وليست خاطئة، وتجد تلك الأفكار النظرية مبررها في نجاح النظريات التي تطبقها أو تحتوي عليها.. والنظرية، على الرغم من علاقتها بالعالم/الواقع الذي تشرحه، إلا أنها متميزة ومختلفة عن ذلك الواقع» (Waltz 1979:5-7; Friedman1953)^(٧).

لذلك، على الرغم من تأكيد أحد نقاد والتز على أن «الواقعية الجديدة التي طورها وأسس لها في التخصص تفهم الدوافع، والعملية، والاطرادات،

تقديم تصور مفاهيمي مادي للسياسة الدولية فحسب، ولكنه أيضاً قدم تعريفاً «علمياً» لكيفية ممارسة التنظير والبحث في حقل العلاقات الدولية، لذلك كان الانتقاد الرئيس ضد والتز موجهاً للأساس التنظيري - التحويلي لحقله الجديد. وبما أن دفاع والتز عن المعايير العلمية مقتبس من منهجية الاقتصاد، فقد ركز نقاد كتابه على محدودية هذه المنهجية - منهجها الوضعي والأمبيريقية. لقد كانت الوضعية والأمبيريقية تفهم بالطريقة التالية: تعني الأمبيريقية أنه بإمكان الباحث أن يصل، وبشكل مباشر، إلى معلومات أمبيريقية، أو بعبارة سببية «المعلومات تتحدث عن نفسها»، أما الوضعية فهي تحيل إلى الموقف التنظيري التحويلي والذي - من ناحية مبدئية - سوف يلتزم بأحادية منهجية، أي فكرة أن العلوم الاجتماعية والطبيعة تنتمي إلى نفس النوع، وهو موقف يحتوي على نموذج للشرح تستنتج فيه الفرضيات الشارحة من قوانين عامة يمكن اختبارها أمبيريقياً. ولكن بسبب الانتقاد القوي لهذا الموقف نجد والتز يرفض وجود أمبيريقية سهلة، ويبني فكره على أن المعرفة لا يمكن الحصول عليها من شرح الحقائق الأمبيريقية فحسب، وإنما تعتمد أيضاً على المفاهيم التي تُعرّف ما هي الحقائق؟ ومهمة النظرية هي تقديم معلومات مهمة يمكن أن تترتب عليها نتائج معينة بالنسبة لفهمنا للعالم ولتصرفنا فيه، وهذه إحالة مترددة للأمبيريقية؟

وتظهر الصفة الأمبيريقية لأنموذج والتز من موقفه تجاه الاختبار. فمن الواضح في مقولاته أنه مقتنع بدفاع Friedman (١٩٥٣م) النفعي عن الاختبار: "قد لا تكون للمُسلّمات أية علاقة بالواقع، ولكن ما يهم هنا هو أن طرق الشرح المستنتجة من هذه المُسلّمات تعتبر

(٧) لمعرفة المزيد عن الجدل المعرفي والمنهجي الدائر في الحقل يمكن الرجوع إلى دراستنا المعنونة «النظريات النقدية في العلاقات الدولية: دراسة في ابتسومولوجيا المداخل البديلة»، مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة البحوث السياسية، فبراير ٢٠٠٩، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ولكن على الرغم من اتفاق والتز وكانظ على أن مشكلة "التعقيد المنظم" التي تميز تخصص العلاقات الدولية هي التي تحتم تبني مدخل منظومي شامل، إلا أن مقاربتها للعلاقات الدولية تلتقي فقط على المستوى التجريدي الخالص، وتحديدًا عند محاولتهما تقديم الأسباب التي تجعل من تبني هذا المدخل المنظومي أمراً ضرورياً. ولكن عندما يواصل كل منهما تحليله باتجاه قضايا معينة ومحددة تبدأ وجهات نظرهما ليس في الافتراق فحسب، وإنما أيضاً في الوصول إلى نتيجتين متناقضتين هما: الحرب والجمود بالنسبة لواتز، والسلام والتقدم بالنسبة لكانظ. ولكن قبل الدخول في ذلك فإنه من المفيد أولاً تقديم تفصيل لتصور كل منهما لهذه المنظومة الدولية ومكوناتها الأساسية، ومن ثم لديناميكية عملها (الجزء الثاني والثالث)، وبعد ذلك يناقش الجزء الرابع العلاقة بين تركيبة هذه المنظومة وبين مخرجات السياسة الدولية، ويفصل النموذج التحولي الكانظي.

ثانياً: تركيبة المنظومة الدولية وديناميكيته عند كانظ بعد توضيحها لأهمية المداخل المنظومية لدراسة العلاقات الدولية يناقش إيمانويل كانظ وكينيث والتز تركيبة وديناميكيات المنظومة الدولية، وآثارها المحتملة على إمكانية تحول هذه المنظومة أو جمودها. ويناقش هذا الجزء والجزء الذي يليه تركيبة وديناميكيات المنظومة الدولية عند كانظ وواتز قبل أن ينتقل إلى مناقشة تطبيقات النموذج التحولي الكانظي وشرحه لكيفية تحول المنظومة الدولية إلى منظومة أكثر سلماً. ويذهب هذا الجزء من الدراسة، وكذلك الجزء الثالث إلى أنه على الرغم من وجود تشابهات كثيرة وقوية بينها فيما يتعلق بفهمها للمشاكل التي تواجه العلاقات الدولية

والنتائج العريضة للتاريخ الدولي بطريقة خاطئة»، يبدو أنه حكم قوي (Schroeder 1994:144)، إلا أن التحقق من تلك القائمة التي يقدمها مثل هذا النقد تبين أنه يطلب من نظرية والتز أن تقوم بوظائف لم توجد هذه النظرية من أجل القيام بها أصلاً. فعلى سبيل المثال، نجد أن "الدوافع" في نظرية والتز يعبر عنها بمسلمات، وليست متغيرات تابعة يتنبأ بها نموذج والتز. وبهذا الشكل لا يمكن إخضاع هذه المسلمات للاختبار ضد الواقع، ولا يستطيع المؤرخون القول بأن نظرية والتز غير صالحة؛ بسبب أن دوافع الدول التي يقول بها والتز دوافع خاطئة، وبنفس القدر الذي لا يستطيع به الاقتصاديون تجاهل نظريات الاقتصاد الجزئي لكون بعض الشركات لا تحاول زيادة أرباحها.

باختصار، وفي تأكيدها على أهمية المداخل المنظومية، نجد أن أهم ما أضافته الواقعية البنوية للواقعية التقليدية هو تحديدها للدور المهم الذي يقوم به "السياق" في شرح أحداث السياسة الدولية وفهمها. فبالنسبة لكينيث والتز تتمثل الغاية الرئيسة للنظرية المنظومية في "التخلي عن قناعة أن نتائج السياسة الدولية تقررها - وليس فقط يؤثر فيها - طبيعة الدول" (Waltz 1979: 60-64, 81, 88, 102,103). وتركز هذه النظرية المنظومية على دور "بنية المنظومة" في تحديد مخرجات السياسة الدولية وفي تقريرها. ومن العناصر الثلاثة التي تحدد بنية السياسة الدولية فإن "أعمق" وأهم الخصائص السببية ينبع من "العنصر المنظم" للبنية - إما فوضويتها أو هرميتها، والتي تتميز ليس بسيطرة العنف، ولكن بحضور أو غياب حكومة أو سلطة مركزية (Ruggie 1986: 135). فالسياسة الدولية مبنية فوضوياً، ومن هذه الحقيقة يظهر الكثير من خصائص السياسة الدولية.

يمكنها فعل ذلك إلا بواسطة الحرب (Kant 1914:214). ويضيف كانط أنه في حالة الطبيعة، حيث يجب على كل دولة أن تحدد حقوقها، وأن تعمل على تحقيقها استناداً إلى قوتها الخاصة، لا يمكن لأية دولة أن تكون في حالة أمن كامل في مواجهة الدول الأخرى. «فضرر الدولة الأقل قوة قد يكمن فقط في مجرد وجود دولة أخرى مجاورة أقوى منها، حتى قبل أي فعل على الإطلاق. وفي حالة الطبيعة فإن الهجوم في مثل هذه الظروف من الممكن أن يكون أمراً محتوماً» (Kant 1887:218)، ولكن، كما يقول كانط، لا يمكن للحرب أو الاتفاقية التي تعقبها أن تنهي موضوع الحق؛ فاتفاقية السلام لا يمكنها إلا أن تنهي حرباً واحدة، ومع ذلك يمكن دائماً العثور على ذريعة أخرى لخلق عداوات جديدة، ”ولا يمكن في مثل هذه الظروف اعتبار الذريعة غير عادلة؛ بسبب أن كل دولة، في هذا المجتمع، هي الحكم النهائي في قضيتها“ (Kant 1914:83).

وبمثل هذا الطرح يقر كانط بالوضع المتميز للمجال الدولي، وبطريقة مشابهة لواز. وهكذا يمكن تفسير كانط على أنه يميل إلى وجود ”مجال دولي مستقل“ و متميز، ويعمل وفقاً لمنطقه الخاص به، حيث تمثل فيه الدولة مشكلة من نوع خاص بالنسبة للعلاقات الدولية. يقول كانط ”تفترض فكرة الحق الدولي الوجود المنفصل للعديد من الدول المستقلة ... ومثل هذا الوضع يعتبر، وبشكل أساسي، حالة حرب ... حيث [تهيمن] فيه رغبة كل دولة في تحقيق سلام دائم عن طريق السيطرة على كل العالم، ولكن الطبيعة تريد لهذا الوضع أن يكون بشكل مختلف، وتستخدم وسائل معينة للفصل بين الأمم، ولمنعها من الاحتكاك ببعضها ... وقد تسبب

كعلم اجتماع، إلا أنهما يختلفان في تقييمهما «لتطبيقات» وآثار ذلك التعقيد المنظم بالنسبة لدراسة العلاقات الدولية كتخصص علمي.

وسوف يوفر التعرف على تصور كانط المفاهيمي لحالة الطبيعة، وهي ما يقابل حالة الفوضوية عند والتر والواقعيين البنيويين، نقطة البداية الملائمة لمناقشة وجهة نظره عن ترقية المنظومة الدولية وديناميكياتها. فبالنسبة للدول والأفراد على حد سواء - وبطريقة مشابهة لهوبز ووازلز - يقدم كانط صورة قائمة عن الحالة المزمته لانعدام الأمن، وهو في ذلك يذهب إلى أنه «يمكن النظر إلى الشعوب التي جمعت أنفسها في دول، ويمكن الحكم عليها بنفس طريقة الحكم على الأفراد الموجودين في حالة الطبيعة: مستقلة، ولا تخضع لقانون خارجي، حيث يمثل كل منها تحصينات في مواجهة بعضها البعض؛ بسبب أنها متجاوزة فقط» (Kant 1970:102). ولا تعني حالة انعدام الأمن تلك مجرد حالة الحرب الحقيقية، أو حالة تكرار الحرب، بل إنها هي ما يمثل الصفة الأساسية لحالة الطبيعة. فكما يصفها كانط ”... ولكن الإنسان يجرمني من أي أمن، ويؤذيني فقط بفضل من طبيعة تلك الحالة التي يعيش معي داخلها“ (Kant 1970:98).

فالوضع بين الدول، كما هو الوضع بين الأفراد في حالة الطبيعة، سيكون دائماً إما عنفاً، وإما تهديداً بالعنف. فكما هو الحال في وضع ”الهمج غير المحكومين بقانون“، تعتبر الدول في علاقاتها ببعضها البعض ”في حالة من اللاعدالة القضائية“، فلا يوجد قانون أعلى منها، ولا يوجد قاض يحكم بينها، ولا توجد عملية قانونية يمكن للدول أن تحصل بموجبها على حقوقها، ولا

الطبيعية- لا يمكن للإنسان تحقيقها إلا داخل مجتمع“ (Kant 1970:45). وبحسب كانط، تشتمل حالة الحرب بين الدول على نوعين من العقوبات التي تمنع تحقيق هذا التقدم الأخلاقي عن طريق تطبيق القانون، والتي لا بد من تجاوزها قبل كل شيء؛ أولها هو أن الحرب ذاتها لا تتفق مع أي تصور ممكن للأخلاق، ولهذا يقول كانط في وصفه لحالة الحرب ”إنها مصدر كل الشرور والفساد الأخلاقي“، ولا يكف عن استنكار شرور الحرب باعتبارها ”بربرية وقسوة، وحط من قدر الإنسان بطريقة بهيمية“ (Kant 1970:183). وثانيها هو أن الحاجة لحل مشكلة الحرب، أو لمحاولة اكتشاف الحلول الممكنة، تعتبر أمراً مركزياً ومهماً؛ بسبب فناعة كانط باستحالة الفصل بين المجتمع الداخلي والمجتمع الدولي. فطالما أن الفوضوية الدولية حالة مستمرة وقابعة فوق الدول فسوف يتم إحباط كل محاولات التأسيس للحرية المحلية داخلياً وتوسيع مداها. وهكذا تأخذ مشكلة إيجاد بيئة دولية محكومة بقانون أولوية على حل مشكلة إيجاد دستور مدني كامل، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بحل مشكلة الفوضوية (Kant 1970:47). وبهذا الشكل تأخذ مسألة إيجاد حل ناجع للفوضوية الدولية وألوية على محاولات إيجاد مجتمع داخلي محكوم بقانون، وبهذه الطريقة يصبح السلام الدائم هو ”الصالح السياسي الأول“ (Kant 1970:175).

ولتفسير ذلك يؤكد كانط على أنه طالما أن الدولة دائماً «تواجه خطر الابتلاع المفاجئ بواسطة دول أخرى» فإنه يجب عليها أن تكون قوية داخلياً وخارجياً. وفي حالة العلاقات الدولية تتضاعف هذه الصعوبات وتزداد تعقيداً. فالصيغة الجمهورية مرغوبة جزئياً بسبب

هذه الوسائل أحياناً في شيء من الكراهية المتبادلة، وقد توفر المتطلبات الأولية للحرب، ولكن مع نمو الثقافة سوف يسود الفهم المتبادل والسلم ... والذي يتم إيجاده وضمانه عن طريق توازن للقوى وضبط للمنافسة الحادة“. ومن مثل هذا الطرح يأتي زعمه عن المنظومة الدولية بوصفها أداة تدفع نحو التقدم حيث ينظر إلى الضغوط التنافسية التي تنتجها منظومة الدول على أنها إحدى القوى التاريخية في السياسة العالمية، والتي تدفع في نهاية الأمر باتجاه تحقيق الاتحاد المسالم، ولهذا يذهب كانط إلى أن ”الحرب... والاستعدادات العسكرية المتواصلة .. هي الوسائل التي تعمل من خلالها الطبيعة على دفع الأمم نحو القيام بمحاولات غير مكتملة في بداية الأمر ... من أجل أخذ الخطوة اللازمة باتجاه التخلي عن حالة الوحشية غير المنضبطة، ومن أجل الدخول في فيدرالية مكونة من الشعوب“ (Kant 1990:47). وبالنسبة لكانط، على الرغم من أن البنية عبارة عن ”قوة مقيدة وضاغطة“، تماماً كما يقول والتز، إلا أنها مع ذلك تُعدّ ”قوة من أجل.. التقدم“ والتحول في نفس الوقت، وليست فقط قوة تعمل وتضغط باتجاه المحافظة على الوضع القائم أو إعادة إنتاجه (Wade 1996:61).

وبالنسبة لكانط، وبسبب حالة الطبيعة تلك، لا يمكن للإنسان الاستمتاع بالحرية الأخلاقية إلا في مجتمع منظم ومحكوم بقانون، ولهذا فإن وجود المجتمع يُعدُّ الشرط المسبق والضروري لتحقيق التقدم الأخلاقي المطلوب. وفي الحقيقة يعتبر المجتمع هو الوسيلة التي يتم بواسطتها إضفاء الأخلاق على التاريخ. وهذه الغاية القصوى للطبيعة- تطوير وتنمية كل القدرات

وهذه الطريقة التي تدفع بها القوى البنيوية باتجاه التغيير والتحول تختلف بشكل كبير عن طريقة عمل القوى البنيوية عند والتز. فعلى العكس من فهم والتز لموضوع التغيير واحتمالية إحباطه بواسطة القوى البنيوية، نجد أن صياغة كانط تقدم تصوراً مفاهيمياً مختلفاً للبنية يجعل من الممكن شرح عملية تحولها أو تغييرها. فكما هو واضح، وفقاً لكانط، يوفر الصراع بين الدول "أقوى" سبب للتقدم باتجاه حكم القانون الدولي، فالصراع والعنف المصاحب له لا يدفعان باتجاه ظهور حكومات جمهورية فحسب، وإنما يبرران لها كذلك، ويعملان على إبراز السلام بوصفه ضرورة لبقاء هذه الحكومات ولنموها. ففي الوقت الذي ترى فيه الواقعية البنيوية أن آليات المنافسة والتأهيل الاجتماعي تعيدان تأسيس توازن القوى، ومن ثم إعادة إنتاج البنية الفوضوية للمنظومة الدولية، وإعادة إنتاج الهوية الأنانية للدولة، يرى كانط أن هاتين الآليتين تتجان التقدّم، فالقوى البنيوية تحفز وتكافئ السلوك الذي يغير البنية في نهاية الأمر، بينما عند والتز تعمل هاتان الآليتان على إحباط ومعاينة السلوك الذي يحاول تغيير البنية.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن هذا التصور للبنية، والذي تكون فيه البنية «قوة مقيدة وضاعطة»، وفي نفس الوقت قوة تدفع باتجاه التغيير البنيوي بيدي شيئاً من التناقض. إذ كيف يمكن للبنية أن تكون «قوة مقيدة وضاعطة» وفي ذات الوقت قوة دافعة باتجاه التحول والتقدم؟ تظهر الإجابة من الطبيعة التكاملية لمقاربة كانط، ومن فلسفته الأخلاقية. فالقوة «المقيدة والضاعطة» للفوضوية الدولية تعتبر أحد المتغيرات في «الدائرة السببية»، عاملة بذلك، في نفس الوقت،

أن الجمهوريات لديها ميول سلمية، ولكن الحكومات المطلقة ستكون أقوى في مواجهة الدول الأخرى، ولهذا لا يمكن لأحد أن يعرض الدولة للخطر بإنقاص قوتها، فالجوش خطيرة، وسباقات التسلح تُعدُّ أسباباً للحرب، ولكن في حالة غياب وكالة خارجية توفر الحماية سيصبح لزاماً على كل دولة أن تلجأ إلى فاعلية جيشها (Kant 1914:71, 108). ويعتبر الاتفاق على لتجارة الحرة وسيلة لتدعيم السلم، ولكنه يجب على الدولة أن تتحكم في الواردات وفقاً لمصلحة رعاياها هي، وليس وفقاً لمصلحة الأجانب، أو من أجل تشجيع صناعات الآخرين؛ لأن الدولة، بدون رفاهية الشعب، لن تمتلك قوة كافية لمقاومة الأعداء الخارجيين أو للمحافظة على ذاتها" (Kant 1914:98-99). وهكذا يفهم كانط جيداً أن حالة المنافسة المنتجة بواسطة الفوضوية الدولية (حالة الطبيعة) سوف تجبر الدول على أن تبحث دائماً عن زيادة قوتها، وعلى أن تعمل من أجل هذه الغاية، وليس بالضرورة من أجل السلام: "لا أحد منها [الدول] يستطيع أن يرخي من جهوده في التنمية الداخلية دون أن تفقد، مقارنة بالدول الأخرى، من قوتها وتأثيرها"، ولكن هنا يأخذ الطرح منعطفاً مهماً وحاسماً: "فلا يمكن الآن إدخال الحرية المدنية، وتوسيع مداها دون أن يؤدي ذلك إلى تناقض في قوة الدولة في علاقاتها الخارجية. لذلك فإن هذه الحرية سوف يتم في نهاية الأمر توسيعها بشكل تدريجي فقط" (Kant 1949a:128). وهكذا بالنسبة له تعتبر هذه الضغوط التنافسية التي تنتجها الفوضوية إحدى القوى التاريخية في السياسة الدولية، والتي تدفع بالدول نحو تحقيق الاتحاد المسالم بوصفه الصالح السياسي للجميع.

الحالة التي تتوافر لهم فيها هذه الفرصة، ولهذا السبب يولي كانط اهتماماً خاصاً بالجوانب الثقافية والوعي الإنساني بوصفها ما يعمل في نهاية الأمر على تحويل هذه الفوضوية إلى نظام أكثر استقراراً. وهكذا، بينما تعتبر الفوضوية الوالتزية خالية من أية ثقافة وتدفع المنافسة الحادة فيها باتجاه العمل على تحقيق الإمكانيات المادية للبقاء، ومن ثم إعادة إنتاج البنية، نجد أن حالة الطبيعة الكانطية يعمل فيها الوعي الإنساني والتقدم الأخلاقي على توجيه هذه المنافسة باتجاه تكوين الجمهورية القائمة على حكم القانون.

وبسبب هذا التصور المفاهيمي الذي يركز على التنظيم الرسمي للقوة، وليس على الأساس الأخلاقي لهذا التنظيم يذهب والتز إلى أن رؤية كانط للقانون الدولي الذي يتحقق عن طريق الفيدرالية لا تختلف عن الاستقرار «الذي يتحقق أحياناً عن طريق توازن القوى» التقليدي (Waltz 1962:338). ولكن من الواضح هنا أن مثل هذا الطرح إنما يمثل جانباً واحداً فقط من جوانب تحليل كانط. فبالنسبة لكانط لا يكفي توازن القوى في حد ذاته لإقامة حكم القانون ولتحقيقه بين الدول، ونجده بدلاً من ذلك يحاول أن يدخل بين الدول ما يسميه «مبدأ توازن المساواة»، للحد من توازن آخر يقابل «توازن القوة»، إذ يقول «تعمل هذه الشروط على إجبار البشر على اكتشاف توازن مضاد يعمل على إحباط تلك المقاومة الفطرية التي تبديها الدول تجاه بعضها، والناتجة من حرياتها...، توازن يعمل على إيجاد قوة موحدة تدعم توازن المساواة وتعززه» (Kant, 1949a:126; Hinsley 1963:67). وبهذه الطريقة، على العكس من طرح الواقعية الجديدة عن كيفية دفع الفوضوية الدولية

على تحويل سياق تفاعل الدول [بنية الفعل]، ومن ثم تحويل الدول ذاتها، وهنا يأتي دور «الوعي الأخلاقي» الذي يعمل على إظهار «طريقة» أو «اتجاه» هذا التحول، حيث يعمل الوعي الأخلاقي على إظهار أهمية توسيع حكم القانون داخل الدول وبينها. ففي الوقت الذي يكتشف فيه والتز تكرار الحرب، نجد كانط يكتشف فكرة التقدم المستمر. وهكذا يدمج تحليل كانط بين مستويات التحليل الثلاثة، وبطريقة تربط بين البنية والتاريخ (Ferguson and Mansbach 1991:366)، فالتغير البنيوي بالنسبة لوالتز "يبدأ في إحدى وحدات المنظومة، ومن ثم تتفاعل الأسباب البنيوية مع الأسباب الواقعة على مستوى الوحدة". أما بالنسبة لكانط فإن هذين المستويين للسببية في حالة تفاعل "دائم" حيث يحددان ويُعرّفان عملية التغير التطوري الذي يستمر بشكل سرمدى (Waltz 1993:49).

وعلى الرغم من اتفاق والتز وكانط على أن المكون الرئيس للمنظومة الدولية هو بنيتها الفوضوية إلا أن كانط، في حديثه عن حالة الطبيعة، يركز على الأساس الأخلاقي (المعياري) بوصفه معياراً أساسياً للشرعية. فبالنسبة لوالتز تُعرّف الأبنية الدولية على أساس من طبيعتها الفوضوية، ومن ثم علاقات القوة السائدة فيها فقط، ودون الاهتمام بالجوانب المعيارية، أما بالنسبة لكانط فإن "شرعية علاقات القوة" هي الأساس في تعريف الأبنية السياسية، وهنا يختلف تمييز كانط بين "حالة الحرب" و"حكم القانون" عن تمييز والتز بين الفوضوية والهرمية إذ إن "حالة الحرب" عند كانط هي سياق يعوق الفاعلين (دولاً أو شعوباً) من التصرف بطريقة أخلاقية، أما "حكم القانون" فهو

توازن كانط توازناً يمكن المحافظة عليه، وليس توازناً مرحلياً أو شرطياً. يقول كانط إن "كل الحروب ... هي محاولات لإيجاد علاقات جديدة بين الدول عن طريق تجزئة أو تدمير الكيانات القديمة، وهي محاولات لخلق وحدات جديدة ... إلى أن يتم أخيراً، وبواسطة تنظيم داخلي مثالي، واتفاق خارجي مشترك، إيجاد حالة أو وضع يجعل من الممكن لها أن تحافظ على أنفسها بطريقة أوتوماتيكية" (Kant 1990:48)، وبهذا الشكل لا يسخر كانط من خطورة توازن القوى البنيوي وعدم استقراره فحسب، ولكنه أيضاً يحاول استبداله بحكم القانون، لأنه لا يمكن للسلام أن يتحقق إلا إذا أنهيت "حالة الحرب" ذاتها، وليس مجرد إنهاء حروب معينة (Kant 1957:18). وهكذا فإن كانط لا يعتمد على توازن القوى فقط، ولكنه يقدم "تغيراً جوهرياً" في العلاقات بين الدول كأساس للفيدرالية الجمهورية، ويرى إمكانية تحقيق ذلك.

لا يعني ذلك بالطبع أن كانط يقول بسهولة واستمرار التقدم باتجاه السلام الدائم، فما تجب ملاحظته في هذا الصدد هو أن مدخل كانط يعترف بأن الكثير من حالات "التراجع" عن السلام الدولي سوف تنبع من عوامل موجودة على مستوى الوحدة، فحالات التراجع يمكن أن تكون مهمة، ولكنها انحرافات لا تقرر ولا تخص المصير الإنساني. ففي هذه المنظومة لا زالت توجد إمكانية أن الدول التي حافظت على هوية غير ليبرالية «ومتطرفة» سوف تضرم النزاعات من جديد، وسوف تعزز من الميول نحو الحرب والصراع، وفي هذه الحالة تصبح إعادة إنتاج المنظومة من خلال النتائج المقصودة مهمة جداً، وهذا يوضح الطريقة التي يعمل بها السلوك

بالدول نحو إعادة إنتاج المنظومة، وباتجاه التمحور حول توازن القوى التقليدي، يقول كانط إن القوى المنظومية ستدفع في نهاية المطاف بجميع الدول نحو إيجاد توازن مقصود ومرغوب، فتوازن قوى النسق البنيوي يُعدُّ آلية غير مقصودة، ويعتبر نتيجة ميكانيكية للطبيعة الفوضوية التي تدفع باتجاه تعزيز إمكانات البقاء، أما توازن كانط فهو توازن مقصود ومرغوب كذلك، أي توازن مخطط له، وهنا يظهر لنا بشكل واضح طُرُحه عن إمكانية تغير المنظومة بواسطة الأفعال المقصودة للدول حيث يقول كانط إن الديناميكيات العاملة داخل المنظومة الدولية "تدفع بنا نحو اكتشاف قانون للتوازن من أجل ضبط تلك العداوة التي تسود بين الدول" (Kant 1990:49).

ولهذا يبدو أن تصور كانط الديناميكي لكيفية تنظيم المنظومة، وكيفية ضبطها يشير إلى أنه لا يميل إلى توازن القوى المادي الصّرف الذي يقدمه والتز بوصفه آلية غير مقصودة لضبط المنظومة (Waltz 1962:338)، وإنما على العكس من ذلك، وكما يعترف والتز نفسه، "يسخر كانط من توازن القوى ... مقارناً بينه وبين "المنزل الذي بني بواسطة معماري ماهر بطريقة بارعة، ووفقاً لكل قوانين التوازن، ولكن إذا ما حط عليه عصفور فإنه ينهار مباشرة" (Waltz 1962:338; Hurrell 1990:189). فعلى العكس من توازن القوى المادي الصّرف المنتج بطريقة غير مقصودة كآلية لضبط المنظومة، ولإيجاد نوع من النظام فيها، والذي يقول به والتز، نجد أن توازن كانط عبارة عن فيدرالية سلمية بين الدول، و"يختلف عن اتفاقية السلام... حيث إن الأخيرة تنهي حرباً واحدة، بينما تحاول الفيدرالية إنهاء "كل" الحروب وإلى الأبد" (Kant 1990:104). وبعبارة أخرى، يمثل

نظرية منظومية، يجب أن تبين لنا كيف يختلف مستوى المنظومة، أو البنية عن مستوى الوحدات المتفاعلة، وإذا لم تستطع القيام بذلك فإنه لا يمكن اعتبارها نظرية منظومية على الإطلاق» (Waltz 1979:40).

وبعد تأسيسه لأهمية شروحات مستوى البنية، يعود والتز إلى محاولة تقديم تعريف محدد لبنية المنظومة الدولية ويُعرّفها بأنها «مجموعة من الأوضاع المقيدة» (Waltz 1979:73)، ويحاول تحديد هذه «المجموعة من القيود» التي ستسمح بتصوير «منظومة سياسية»، ومن ثم محاولة بيان قوة هذه الصياغة بالتأكيد على أنها «تعبّر لنا وباختصار عن أشياء كثيرة ومهمة» (Waltz 1986:329). ويحصر والتز مجموعة القيود البنوية المقيدة في ثلاثة عناصر رئيسة، تُعرّف بدورها البنية السياسية للمنظومة الدولية؛ أولها هو العنصر أو المبدأ المنظم لهذه البنية وهو فوضويتها، وثانيها هو كيفية توزيع القدرات بين الوحدات المكونة لها، وثالثها هو التشابه الوظيفي لهذه لوحات (Waltz 1986:79-101). وبهذا الشكل يُعرّف والتز بنية المنظومة الدولية بأنها فوضوية لا يتوافر فيها نظام هرمي (أو حكومة). أيضاً، من المهم الإشارة هنا إلى أن الفوضوية بالنسبة لوالتر تُعدُّ مصطلحاً شارحاً، وليست مجرد وصف لحالة معينة، فكما يقول «في النظرية المنظومية يمكن الحصول على شروحات للسلوك من بنية المنظومة» (Waltz 1979:73). ويتفق مع هذا لترح واقعي آخر حيث يؤكد على أن «الطبيعة الرئيسة للعلاقات الدولية لم تتغير خلال الألف سنة الماضية»، فقد استمرت في كونها «صراعاً متكرراً من أجل الثروة والقوة بين الوحدات المستقلة العاملة في حالة من الفوضوية» (Gilpin 1981:7). وفي وصفه للمقترح

المتطرف - حتى مع تعزيز آثار المنافسة والتأهيل الاجتماعي في الأمد الطويل - على الدفع بالمنظومة إلى الوراء باتجاه إعادة إنتاج بسيطة. ولكن في الحقيقة، وعلى الرغم من هذه الاحتمالية، يحذرنا كانط من تفسير مثل هذه التراجعات المفاجئة على أنها مؤشرات على استحالة تحقيق السلام على المدى الطويل. فوفقاً لمقاربتة، ما يدفع بعملية التعلم الجماعي هو الصراع العنيف: «الحروب، والاستعدادات المكثفة والمتواصلة وما ينتج عنها من كرب، والذي يجب أن تشعر به كل دولة، حتى أثناء فترات السلام- فهي الوسائل (الطرق) التي تدفع بها الطبيعة الأمم نحو القيام بمحاولات غير ناجحة في البداية- ولكن في النهاية، وبعد الكثير من الدمار والقتل، وحتى الاستهلاك الداخلي لكل قواها- تأخذ الخطوة التي يؤديها العقل... أي التخلي عن حالة الهمجية اللاقانونية» (Kant [1784] 1970a:47).

ثالثاً: تركيبة المنظومة الدولية وديناميكياتها عند والتز

يُعرّف والتز المنظومة الدولية بأنها تشتمل على «وحدات» متفاعلة فيما بينها بطريقة توحى بشيء من الانتظام والاستمرارية، وعلى «بنية» تشكلت بشكل مفاجئ وغير مقصود ظهرت مع بدء عمليات تفاعل هذه الوحدات، ومن ثم بدأت تمارس تأثيرها المستقل على سلوك الوحدات المكونة لها. ويذهب والتز إلى أن هذه «البنية» هي المكوّن الرئيس لمستوى تحليل المنظومة الدولية، وهي ما يجعل من الممكن النظر إلى هذه الوحدات على أنها تشكل «مجموعة»، وبالتالي ضرورة تبني نظرية منظومية أو كُلية لشرح دور هذه البنية دون الحاجة إلى الاهتمام بخصائص الوحدات المكونة لها. وفي هذا يقول إن «.. أية نظرية، حتى تستحق وصف

تكون فعّالة، فإنها يجب أن تكون شرعية، فالتعريف هنا إجرائي ومؤسّساتي بشكل كبير.

وبهذا الشكل، وفي تحديده لماهية الفوضوية، يقدم النسق البنيوي شرحاً لحالة السياسة الدولية والتي تُعدّ فوضوية؛ وبالتالي فهي مجال يسيطر عليه سلوك مساعدة الذات. فالفوضوية في السياسة الدولية تحيل إلى حقيقة أنه لا توجد سلطة مركزية قادرة على صنع قواعد للسلوك، وعلى تطبيقها أو فرضها على وحدات المنظومة الدولية. فغياب مثل هذه السلطة يعني أن الوحدة (الدولة) في المنظومة الدولية مسئولة بمفردها عن ضمان بقائها الذاتي، كما أن كلا من هذه الوحدات حر في تعريف مصالحه الخاصة، وفي تطبيق الوسائل التي يراها ملائمة لتحقيق تلك المصالح. وبهذا الشكل تكون السياسة الدولية ذات طبيعة تنافسية كبيرة، بطريقة تختلف عن التنافس في السياسة المحلية داخل المجتمعات الليبرالية، حيث يمكن للخاسرين قبول النتيجة غير الملائمة؛ بسبب أن لديهم الفرصة للبقاء والمحاولة مرة أخرى، ولذلك يستطيعون أن يكون لديهم أمل في الانتصار مستقبلاً. أما في السياسة الدولية فإن الدول التي تحقق في المنافسة السياسية تعلم أنها سوف تواجه نتائج أكثر تعقيداً، بدءاً من فرض قيود على استقلالها، ومروراً بالاحتلال، وانتهاءً بالإزالة.

وانطلاقاً من مُسلّمة الفوضوية يقدم النسق البنيوي مجموعة من المُسلّمات والفرضيات التي تشكل أعمدة التنظير الواقعي الجديد. ففي منظومة فوضوية كنتلك يكون الهدف الأول للدولة هو البقاء، والذي لا يمكن تحقيقه إلا بدخول الدولة في توزيعات وتوازنات للقوة تضمن بموجبها تفوقها، ومن ثمّ أمنها. وحتى تحصل الدول على الأمن الضروري واللازم لتحقيق

الأساسي للواقعية يذكر جريكو الفوضوية بأنها "هي القوة الأساسية التي تشكل دوافع وتصرفات الدول" (Grieco 1988:488)^(٨).

وبينما يتفق كل من والتر وكانط على أن الخاصية السببية «العميقة» للسياسة الدولية هي «بنيتها» الفوضوية، إلا أنها يختلفان في تعريف هذه «الفوضوية» وفي تحديد كيفية تأثيرها في مخرجات السياسة الدولية. فبحسب والتر، ما يميز هذه الفوضوية الدولية ليس حدوث العنف، ولكن غياب تلك الوسائل المركزية للقسر، والمتوفرة للحكومة المحلية (غياب الحكومة المركزية)، أي غياب قوة مركزية تحتكر الاستخدام المشروع للعنف المنظم (Waltz 1979:60,81,88,102). وعند مناقشته لمسألة استخدام القوة يضيف والتر خاصية مهمة وهي أنه يجب أن تحكم الحكومة وفقاً "لمعيار من الشرعية"، فالحكومة الفعّالة يجب أن "يكون لها احتكار الاستخدام المشروع للقوة" (Waltz 1979:103).⁽⁴⁾ ويذهب والتر في تعريفه للشرعية إلى أن "شرعي تعني أن الوكلاء العموميين منظمون بطريقة تمنع الاستخدام الخاص للقوة" (Waltz 1979:103-4). ومن الجدير بالملاحظة هنا أن فكرة والتر عن الشرعية لا تأخذ شيئاً من تركيز ماكس فيبر على الأساس الأخلاقي للحكومة، والذي يمنع الاستخدام الخاص للقوة. فوفقاً لوالتر، حتى تكون الحكومة شرعية فإنها تحتاج فقط إلى أن تكون فعّالة. ولكن علاوة على ذلك، حتى

(٨) لمزيد من التفاصيل حول طرح الواقعية عن مفهوم الفوضوية انظر دراستنا الموسومة «العولمة والاعتماد المتبادل في السياسة الدولية: وجهة نظر واقعية»، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، يوليو ٢٠١٠، ص: ٦٣-٩٨.

السياسية الداخلية“، فالتغيرات على مستوى الوحدة لا تغير من القيود والحوافز الموجودة على المستوى المنظومي أو البنيوي (Waltz 1986:329)، فالدول تستجيب لمنطق عمل الحالة أو الوضع الذي تجد أنفسها فيه حتى ولو كان ذلك سيؤدي إلى نتائج غير مرغوبة من الاستسلام إلى التعاون إلى الحرب. والدول التي تتجاهل ضرورات هذا العالم الواقعي سوف تخاطر باستقلالها إن لم يكن ببقائها.

وحتى يبين والتز كيفية تشكل هذه البنية، وكيفية تأثيرها يعود ويستخدم مشابهة ثانية من نظرية الاقتصاد الجزئي، والتي يرى أنها تشتمل على مفهومين رئيسين هما الوحدات الاقتصادية والأسواق. ويحيل مفهوم الوحدة في العلاقات الدولية إلى الدولة، بينما تقابل المنظومة الدولية السوق الاقتصادي. ويوضح والتز هذه المشابهة بقوله ”يعتبر السوق في الاقتصاد اللامركزي فردياً في أصوله، تم خلقه بشكل مفاجئ وغير مقصود. فالسوق يظهر من أنشطة الوحدات المستقلة وتفاعلاتها -أفراداً أو شركات- والتي تكون أهدافها وجهودها موجهة ليس نحو خلق نظام معين، وإنما نحو إشباع مصالحها الذاتية بواسطة أية وسيلة تمتلكها. فالوحدة تتصرف من أجل ذاتها“، ويواصل والتز إلى أن يقول ”تظهر من خلال الأفعال المتبادلة للوحدات بنية تؤثر فيها وتقيدها جميعاً. فحالما تتشكل بنية السوق تصبح قوة بذاتها، قوة لا تستطيع الوحدات المشكلة لها، سواءً بمفردها أو مجتمعة، أن تتحكم فيها... فالخالقون يصبحون مخلوقات لذلك السوق الذي أوجدته أنشطتهم مع بدء عمليات التفاعل“ (Waltz 1979:89-90).

ويعكس مثل هذا الطرح الأهمية الجوهرية التي يعطيها والتز للوحدات في تفسيره لأصل بنية المنظومة

متطلبات البقاء ستدخل هذه الدول في عمليات توازن قوى داخلية وخارجية من أجل ردع المعتدين، ومن أجل هزيمتهم إذا ما فشل الردع. وفي مثل هذا العالم الواقعي سيكون التعاون ممكناً، ولكنه سيكون من الصعب المحافظة عليه في مواجهة الضغوط التنافسية التي تنتجها البنية السياسية للمنظومة الدولية، فضرورة البقاء في بيئة تهديد كذلك سوف تجبر الدول على التركيز على استراتيجيات زيادة قوتها مقارنة بقوة المنافسين، فالدول تواجه حوافز قوية جداً تدفعها باتجاه البحث عن التفوق العسكري على منافسيها، وباتجاه استخدام هذا التفوق ليس من أجل الدفاع عن النفس فحسب، وإنما أيضاً من أجل استغلال الآخرين. ولأن القوة العسكرية تعتبر بطبيعتها هجومية أكثر من كونها دفاعية، فإن الدول لا تستطيع التخلص من معاناة المعضلة الأمنية حيث قد تؤدي الإجراءات التي تتخذها دولة معينة من أجل الدفاع عن النفس والمحافظة على البقاء إلى النتيجة غير المقصودة والمتمثلة في تهديد أمن الآخرين، وتظهر هذه المعضلة بسبب أن الدولة لا تستطيع أبداً أن تتأكد من نوايا الدول الأخرى، ومن كونها مسألة أم عدوانية، وكتيجة لذلك يجب أن تشكل سياساتها وتصوغها استجابة لقدرات الآخرين، وليس استجابة لما ”تعتقد“ أو تظن أنهم فاعلون.

وبما أن هذه البنية الفوضوية هي المحدد الرئيس للمخرجات السياسية الدولية، فإن القيود البنيوية تعني أن الدول التي تحتل مواقع متشابهة سوف تتصرف بطريقة متشابهة، وبغض النظر عن أنواع أنظمتها السياسية الداخلية، أو تنوع أيديولوجياتها. فكما يقول والتز ”في منظومات مساعدة الذات سوف تكون ضغوط المنافسة أكبر بكثير من التفضيلات الأيديولوجية أو الضغوط

مقبول، وعندها تبدأ البنية الناتجة، والمعروفة بالسوق، تمارس حياتها الخاصة بها، وذلك بالتأثير في حسابات الفاعلين، وفي سلوكهم وتفاعلاتهم المتبادلة. فحالما توجد بنية السوق أو منظومة السوق فإنها تكتسب حياة خاصة بها مستقلة عما يريده الفاعلون. ويشير والتز إلى ذلك عندما يقول "تُعدُّ السوق "سبباً" مفروضاً بين الفواعل الاقتصادية وبين النتائج التي ينتجونها، سبباً يُكَيِّف حساباتهم وسلوكهم وتفاعلاتهم" (Waltz 1979:90).

ويتم التمييز بين الوحدات في هذه السوق الدولية، أي الدول السيادية، استناداً إلى ما تمتلكه من مكونات القوة، وعلى أساس أنها دائماً داخلية في تفاعلات تعكس التنافس المستمر بينها. فالعلاقات السببية هنا مباشرة وبسيطة: إذ تظهر الوحدات وفوراً وتشكل بنية، مثل منظومة وستفاليا التي ظهرت عام ١٦٤٨. والمبدأ المنظم لهذه التفاعلات هو المنافسة بين الفاعلين المستقلين (Giddens 1979:81). وهكذا يوجد أعضاء السياسة الدولية في منظومة مساعدة الذات، ولذلك فإن توزيعات القوة بين هؤلاء الأعضاء ستكون أكثر أهمية من غيرها من الاختلافات، وسوف تقرر البنية. وفي هذا يذهب والتز إلى أن "سلوك الدول يتنوع بشكل أكبر تبعاً للاختلافات في القوة، وبشكل يفوق تنوعه تبعاً للاختلاف في الأيديولوجية" (Waltz 1986:329).

كيف تعمل هذه البنية؟ ما تقوم به البنية تحديداً هو أنها تفرض نفسها بين رغبات الفاعلين وبين نتائج الأفعال بحيث إنها تفصل بين النتائج الفعلية وبين النتائج المقصودة، "فالأبنية تسبب أن تكون للأفعال نتائج لم تكن مقصودة" أصلاً. أيضاً، تعمل البنية على تشكيل مجال النتائج الممكنة منتجة بذلك "قوة مقيدة

الدولية وكيفية إيجادها: «يظهر من خلال تفاعل الوحدات المتشابهة بنية تؤثر في جميع هذه الوحدات وتقيدتها في نفس الوقت، فحالما يتم تشكيلها [المنظومة] تصبح قوة بذاتها، قوة لا تستطيع الوحدات المشكلة لها، سواء بمفردها أو جميعها، التحكم فيها» (Waltz 1979:90). ومن الواضح هنا أن الوحدة تسبق المنظومة في الوجود، ومن خلال الفعل تُخلق البنية. وبالطبع، في الفكرة السببية الشارحة لوالترز، يتم النظر إلى البنية على أنها مُقَيِّدة ومؤهلة لفعل الدولة في نفس الوقت، ولكن من الناحية الجوهرية ما يوجد أو يُخلق البنية هو تفاعل الوحدات^(٩).

ومن الواضح هنا أن الواقعية البنيوية تُعدُّ نظرية منظومية قائمة على مبادئ مستعارة من الاقتصاديات الجزئية والسياسة الواقعية التقليدية، فالعمل على زيادة المنفعة يتم التعبير عنه بواسطة بحث كل دولة عن زيادة قوتها بوصفها فاعلاً مهتماً بمصالحه الذاتية، وبوصفها فاعلاً تكاملياً (Ripley 1990:22). فكما في حالة المشابهة مع السوق الحر المكون من فواعل عقلانية تشير البنية في نموذج الواقعية البنيوية إلى ظروف الفعل المُشكِّلة بطريقة مفاجئة وغير مقصودة، والمنتجة بواسطة تصرفات وأفعال الشركات المستقلة. ففي المنظومة التجارية الحرة يعمل المستهلكون والمنتجون معاً من أجل الوصول إلى اتفاق حول الأسعار على أساس من قانون العرض والطلب، وفي لحظة معينة يظهر توازن

(٩) لمزيد من المناقشة المفصلة لطرح الواقعية البنيوية عن البنية، وأصلها، ومكوناتها، ودورها السببي، انظر دراستنا المعنونة «المكونات الجوهرية لنظرية العلاقات الدولية: مقارنة للواقعية البنيوية والواقعية العلمية». مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. مرجع سابق.

وبسبب تأكيده على دور هذه النتائج غير المقصودة لبنية المنظومة الدولية، يصل والتز إلى أنه «وفقاً للنظرية المنظومية تعتبر «البنية فكرة مولدة» أو منتجة، حيث «تعمل البنية كأداة انتقاء بإزالتها للوحدات التي تفضل في الاستجابة لضرورات المنظومة» (Waltz 1979:72,73)، وتقوم البنية بهذا التأثير في سلوك الوحدات من خلال عمل آليتين بنيويتين هما التأهيل الاجتماعي للفاعلين، والمنافسة بينهم (الدول). فالتأهيل الاجتماعي «يُقَيِّد السلوك ويقبله»، بينما تعمل آلية المنافسة على تشجيع الدول على أن تتبع سياسة مساعدة الذات (Waltz 1979:74)، فالدول تواجه حوافز تدفعها باتجاه تقليد ممارسات أولئك الأكثر نجاحاً، وهكذا يتم «تأهيلها اجتماعياً» باتجاه المنظومة الدولية - أي باتجاه أن تصبح أعضاء في هذه المنظومة، وإذا ما فشلت الدول في القيام بذلك، فإن المنافسة سوف تعاقبها أو تزيلها (Waltz 1979:74-7)، فالمنافسة لا تقضي على المنافسين الفاشلين فحسب، ولكنها أيضاً تكشف عن نمطية سلوكية معينة يمكن للفاعلين في المستقبل أن يتبعوها؛ أي أنها تنبه أو تحفز الفاعلين من أجل أن يتكيفوا مع الممارسات الناجحة والمقبولة اجتماعياً. وتعزز آلية التأهيل الاجتماعي من هذه النتيجة عن طريق إيجاد «معايير للسلوك»، والتي من شأنها أن تؤثر في الفعل، لذلك فإن التأهيل الاجتماعي «يجعل أعضاء المجموعة في حالة اتفاق مع معاييرها» ضامناً بذلك «تجانس المجموعة» ككل (Waltz 1979:74-77)، وهذا الأمر تترتب عليه نتائج داخلية وخارجية في آن واحد، فداخلياً سوف تتبنى الدول مؤسسات مشابهة لتلك التي تمتلكها الدول الناجحة، وخارجياً سوف تتبع الدول سلوكيات متشابهة بنيوياً. لذلك سوف تؤدي آليات المنافسة والتأهيل الاجتماعي إلى «تجانس»

وضاغطة» على الفاعلين، والتي بدورها «تؤثر في سلوكهم وفي تفاعلاتهم» (Waltz 1979:65,69,107). وهذه النتائج غير المقصودة هي ما يسميه والتر صفة «التعقيد المنظم للمنظومة الدولية»، ويقصد بها نتائج التفاعلات الحاصلة داخل هذه المنظومة، والتي لم تقصدها الدول عندما بدأت في عمليات التفاعل لأول مرة. فكما يفهم البنيويون المشكلة، «يُنتج التفاعل الإنساني تعقيداً منظماً؛ بسبب أن المنظومات الاجتماعية تتطور بطريقة عادية لا يستوعبها أعضاء المنظومة بشكل كامل» (Little 1991:472). ويذهب والتر إلى أن هذه النتائج غير المقصودة تظهر من تطبيقات بنية الفوضوية (Waltz 1979:ch.6)، ففي وجود هذه الفوضوية تصبح المنظومة الدولية منظومة مساعدة الذات؛ بسبب أن «أولئك الذين لا يعتمدون على أنفسهم... سيجعلون من أنفسهم عرضة للخطر. لذلك فإن الخوف من النتائج غير المرغوبة وغير المقصودة يحث الدول على أن تتصرف بطرق ستؤدي إلى إنتاج توازن القوى في نهاية الأمر» (Waltz 1979:117). وقد ينظر إلى توازن القوى على أنه يعكس «تعادلاً» في توزيع القوة بين الدول (Waltz 1979:121)، وعلى أنه بنية توجد بشكل خارجي عن الفاعلين، والتي تظهر بشكل غير قصدي بوصفها «قوة مقيدة وضاغطة» على الوحدات (Waltz 1979:57). وهكذا، يقود التعقيد المنظم (النتائج غير المقصودة المترتبة على الفوضوية) إلى ظهور نمطية سلوكية تفرض نفسها على جميع الفاعلين. وتتمثل هذه النمطية السلوكية في سيطرة سلوكيات مساعدة الذات، وتوازن القوى وشيوعها في المنظومة، وهي السلوكيات التي تعيد المنظومة إلى حالتها الأولى عندما تحاول الوحدات، جميعاً أو بمفردها، تحدي قواها أو تغييرها أو تحويلها.

حالات الحرب (الفوضوية) وحكم القانون (الهرمية) يعتبر تمييزاً متصلاً وتدرجياً، كما أنه يجب أن يكون كذلك، إذا ما أخذنا فكرة السلام الدائم على أنها حالة «مثالية»، وهذه الاستمرارية بين الحرب (الفوضوية) والسلام (الهرمية) تنبع من نموذج كانط الديالكتيكي لتفاعلهما. ويمكن النظر إلى التاريخ على أنه تقدم غير متسق على طول هذه الاستمرارية، وهنا تبرز الأسئلة التالية: ما مدى مقاومة هذا النوع من التوازن الذي يقول به كانط؟ وهل يمكن أن يصمد في وجه القوى البنوية التي يعترف بها كانط نفسه؟ كيف تتم هذه العملية التحولية نحو السلام الدائم؟ كيف تعمل هذه الطبيعة لحالة المنظومة الدولية على الدفع بالدول نحو البحث عن سلام دائم بينها؟ ما هي مصادر هذا السلام الديمقراطي؟ هل هي الميول السلمية والحميدة للدول الليبرالية، كما يزعم مناصرو السلام الديمقراطي، أم هي البنية الدولية ذاتها؟

رابعاً: طبيعة المنظومة الدولية والمخرجات الدولية: النموذج التحولي عند كانط

ما هي النتائج المترتبة على تصور كل من والتر وكانط المفاهيمي لبنية المنظومة الدولية، وكيفية عملها؟ كيف تعمل هذه التركيبة الفوضوية لبنية المنظومة الدولية على تقرير مخرجات السياسة الدولية عند كل منها؟

سوف يعمل هذا الجزء على تفصيل نموذج كانط التحولي والذي يجعل من الممكن له تصور حالة التقدم والتغير في المنظومة الدولية على أنها حاصلة على طول استمرارية من الفوضوية الصرفة إلى السلام الدائم.

تقود الاختلافات بين والتر وكانط فيما يتعلق بوجهة نظرهما عن المشاكل التي تواجهها العلاقات الدولية بوصفها «علم اجتماع» إلى اختلافات أخرى في

الوحدات بحيث تصبح متشابهة وظيفياً، وتدفعان باتجاه «التقاء» المنظومة الدولية أو تمحورها حول توازن القوى (Ruggie 1986:151).

لاحظ هنا نوعية القوى البنوية التي يؤكد عليها كينيث والتر إذ إنها قوى مقيدة ومانعة، وليست قوى توسعية ومبدعة أو تحولية كما رأينا في طرح كانط التحولي، إنها قوى تمنع أو تحول دون تحول المنظومة الدولية، وتعمل على إعادتها إلى وضعها السابق إذا ما حاولت الوحدات تغييرها. وبهذا الشكل «تعمل بنية المنظومة كقوة مقيدة وضاغطة، ولأنها تفعل ذلك فإن النظريات المنظومية تشرح وتتنبأ باستمرارية محددة داخل المنظومة... فداخل منظومة معينة، تشرح النظرية الاطرادات والتكرارات، وليس التغير» أو التحول (Waltz 1979:69). ومن الواضح هنا أن النظرية تتوقع نزعة عامة أو ميلاً عاماً باتجاه إنتاج وإعادة إنتاج توازن القوى في المنظومة، وهو الأمر الذي يمكن التنبؤ به دون الحاجة إلى الرجوع إلى خصائص الوحدات أو دوافعها الذاتية كما يقول والتر. وهنا يأخذ طرحه منعطفاً مختلفاً عن طرح كانط التحولي. فبينما تعمل القوى المنظومية على إعادة إنتاج المنظومة الفوضوية وتوازن القوى عند والتر، سنجد أنها عند كانط تدفع باتجاه التحول والتغيير في بنية المنظومة الدولية ذاتها، وباتجاه التحول إلى منظومة أكثر سلماً وتعاوناً.

وهنا يظهر لنا فرق واضح بين التحليل الكانطي وتحليلات كينيث والتر. فمن الناحية المفاهيمية، تقدم الواقعية البنوية تمييزاً واضحاً بين الفوضوية والهرمية على أنهما حالتان لا تمثلان مناطق وسطى أو درجات مختلفة للفوضوية، وأي تغير في البنية سيكون تغيراً جذرياً وكبيراً. أما بالنسبة لكانط، فإن الفرق بين

الكامل مدخله، وكيف يمكن لهذا الجانب المنظومي أن يوفر الرابط الضروري والمنطقي بين طرح الواقعية البنوية، وطرح كانط والليبراليين اللاحقين له عن نظرية السلام الديمقراطي.

ويبدو أن أحد الاختلافات المهمة بين النموذج الكانطي وتحليل والتز البنوي هو الطريقة التي ينظر بها كل منهما لمصادر التغير البنوي، واحتمالية حدوثه من عدمها، فكثيراً ما يشير نقاد الواقعية البنوية إلى افتقار نموذجها النظري للقدرة على شرح التغير البنوي، وخصوصاً ذلك التغير الأخير الذي أعقب انهيار بنية الحرب الباردة. (Cox 1986:243; Ruggie 1986:148). وفي الحقيقة تؤمن الواقعية الجديدة - كما رأينا أعلاه - بأن بنية السياسة الدولية الفوضوية لم تتغير، ومن غير المحتمل أن تتغير؛ بسبب تأثير الفوضوية التي تعمل على إعاقة كل جهود التغيير، ومن ثم إعادة إنتاج هذه البنية (Waltz 1986:328; Waltz 1979:66,70). فبحسب والتز، ما تقوم به الفوضوية هو أنها تعيد المنظومة الدولية باتجاه توازن جامد - "توازن القوة" - والذي ستعود إليه إذا ما تم تغييرها^(١٠). وعلى العكس من هذا الطرح الوالتزي الجامد الذي يقول باستحالة التغيير، يقدم كانط ما يعرف اليوم بالنموذج التحولي للبنية عند تعامله مع قضايا السياسة الدولية، حيث ينظر هذا النموذج التحولي للفوضوية الدولية على أنها مجموعة من القواعد والقيم والمعايير والموارد المتضمنة بشكل غامض في عملية

طرحها عن العلاقة السببية بين طبيعة المنظومة الدولية وبين مخرجات السياسة الدولية. لقد بين الجزء الثاني، باختصار، بأنه على الرغم من التقاء كانط والتز حول طبيعة المنظومة الدولية وتركيبها إلا أنهما يختلفان في النتائج السببية المترتبة على ذلك. كما بين الجزء الثالث كيف يجادل والتز بأن تركيبة المنظومة الدولية الفوضوية وديناميكيته المتميزة تعمل على إعادة إنتاج الجمود، وعلى تمحور المنظومة حول توازن القوى التقليدي. وسيوضح هذا الجزء بتفصيل أكثر كيف يصل كانط إلى نتيجة مختلفة عن تلك التي يصل إليها والتز، ويجادل بأنه يمكن إعادة هذه الاختلافات إلى تبني والتز لنموذج «موضعي» وتبني كانط لنموذج «تحولي» للبنية كطريقة للتعامل مع ظاهرة «التعقيد المنظم» التي يقولان أنها هي الصفة التي تميز مجال العلاقات الدولية، وسوف يوضح أنه على الرغم من اتفاقها على أهمية المداخل البنوية، وعلى ضرورة تبنيها لتفسير مخرجات السياسة الدولية، وعلى الرغم من اتفاقها على طبيعة هذه المنظومة الدولية وتركيبها، إلا أن التصور المفاهيمي الذي يقدمه كل منهما لكيفية عمل بنية هذه المنظومة الدولية وقواها المختلفة يقودهما إلى نتيجتين مختلفتين هما: السلم بالنسبة لكانط، والحرب بالنسبة لوالترز. فالطبيعة الفوضوية للمنظومة الدولية، وكذلك الوعي الأخلاقي الإنساني تدفعان بالدول إلى الدخول في سلام دائم، بحسب كانط، بينما تؤدي ذات الطبيعة الفوضوية إلى تمحور المنظومة الدولية حول توازن القوى، وإعادة إنتاج المعضلة الأمنية، وقد تؤدي إلى الحرب، بحسب والتز. ولذلك سيحاول هذا الجزء أن يبين بتفصيل أكثر كيفية عمل ذلك الجانب «المنظومي» في فكر إيمانويل كانط، ولماذا تُعدّ معرفة هذا الجانب شرطاً مسبقاً للفهم

(١٠) لمناقشة موضوع التغيير والانتقادات التي توجهها المداخل الحديثة للواقعية البنوية، وخصوصاً انتقادات المدرسة البنائية، يمكن العودة إلى دراستنا المعنونة «نظرية العلاقات الدولية بين الواقعية البنوية والمدرسة البنائية». مجلة شؤون اجتماعية، مرجع سابق.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن إقرار كانط بدور الوكالة البشرية في إحداث التغيير المطلوب عن طريق الأفعال المقصودة والحررة للوكلاء، على العكس من والتز، لا يعني أنه ينكر أن البنية الفوضوية للمنظومة الدولية يمكن تغييرها وتحويلها عن طريق الأفعال غير المقصودة والناجمة من البنية ذاتها وليس فقط من أفعال الوحدات داخلها. فاحتمال تحويل المنظومة وتغييرها من خلال النتائج غير المقصودة يمثل حالة منظومة تسببت فيها الفوضوية بنتائج لم تكن مقصودة أصلاً، دفعت بدورها باتجاه التحول البنيوي الجذري، وهو العمل الذي تقوم به آلية المنافسة بين الدول، ولكنها منافسة تدفع باتجاه مختلف عن ذلك الذي يقول به والتز. فكما رأينا أعلاه، يقول كانط إنه في المنافسة طويلة الأجل سوف يثبت أن الدول الليبرالية تؤدي أداءً أفضل من أداء الدول غير الليبرالية، وهو ما سوف يخلق نوعاً من التقليد والمحاكاة التي تدفع الدول الأخرى إلى تقليد ممارسات الدول الناجحة، وفي نهاية الأمر سيدفع ذلك المنظومة بأكملها للالتقاء أو التمحوّر حول «الليبرالية»، وليس حول توازن القوى. أيضاً، سوف تعمل قدرة الدول الليبرالية على ضبط النفس، وعلى كسب ثقة الآخرين على إلقاء الضوء على المستقبل، وبالتالي سوف تؤهلها اجتماعياً، ودون إرادتها، باتجاه السلام الديمقراطي (Kant 1990:57-8). وسوف تدفع المنافسة الكانطية، وهي هنا آلية منظومية غير مقصودة كذلك، باتجاه تقليد الدول لممارسات الدول الناجحة. ولكن معيار النجاح والشرعية هنا معيار مختلف عن ذلك الذي يقول به والتز، فالنجاح الكانطي يقاس بقدرة الدولة على تحقيق التحول الليبرالي، وإرساء دعائم حكم القانون.

مستمرة من التطور التاريخي (Bartelson 1995:259)، ولكن ما تجب ملاحظته هنا هو أن مثل هذا الطرح لا يعني أن كانط يقدم جدلاً مثالياً عن سهولة أو احتمال تجاوز تأثيرات البنية الدولية أو التغلب عليها تحت أية ظروف، فهو يقبل بأن النتائج غير المقصودة للتفاعل تلعب دوراً مهماً في إعادة إنتاج المنظومة الدولية، حيث يقول بأنه ”من النادر جداً أن تتخيل أمم بأنها، وأثناء بحثها عن غاياتها، ورغماً عنها، موجهة في تقدمها على طول خط مقرر بواسطة الطبيعة“ (Kant 1990:41).

فعلى العكس من القول بسهولة التغيير، وإمكانية تجاوز تأثيرات البنية الدولية وقواها المقيّدة، فإن ما يقوم به نموذج كانط التحولي هو أنه يعمل على الفصل بين النتائج المقصودة والنتائج غير المقصودة للبنية الدولية، ويتصور عملية لا نهائية تكون فيها الفوضوية - والتي هي بذاتها تعتبر نتيجة غير مقصودة لفعل الدولة - قابلة للتغيير المقصود من خلال التوسع التدريجي للأفعال الإرادية والمقصودة للوكلاء (Bartelson 1995:259)، وهنا يظهر بشكل واضح إقرار كانط بأهمية قوى الوكالة (مستوى الوحدة) في إحداث التغيير المطلوب في هذه الفوضوية، وذلك عن طريق الأفعال المقصودة والإرادة الحرّة لهؤلاء الوكلاء، على العكس من الواقعية الجديدة التي تقصر تركيزها على القوى البنيوية، وترى أن قوى الوكالة ما هي إلا مخلوقات للبنية التي أوجدتها أول مرة. فتماماً كما تفعل البنائية، يقدم كانط طرحاً عن الوضع ”المنطقي“ للوكالة البشرية في النظرية الاجتماعية. وهذا بدوره يظهر اختلافاً بين نمودجه ونمودج كينيث والتز، ويقربه من المدرسة البنائية وحديثها عن التحول البنيوي، وثقافات الفوضوية المختلفة.

وباتجاه عالم أكثر سلماً واستقراراً. ويذهب كانط إلى أن منطق عمل الفوضوية لا يدفع باتجاه عملية إعادة إنتاج جامدة كما يقول الواقعيون البنيويون، ولكنه بدلاً من ذلك يمكن النظر إليه على أنه ذاتي التحول؛ أي يعمل على تحويل ذاته. فالمنافسة والتأهيل الاجتماعي كآليتين بنيويتين تعملان داخل بيئة فوضوية سوف تدفعان في الواقع باتجاه ظهور اتحاد مسالم مكون من الدول الجمهورية أو الليبرالية، وهنا يعطي كانط دوراً مهماً يقوم به التغير الثقافي والتأهيل الاجتماعي في تحقيق هذا التقدم التاريخي، ويتصور أن هذا الاتحاد المسالم قد ينتج تأثيرات قوية تعمل على تأهيل أعضائه اجتماعياً، على الأقل في حالة حصوله على شيء من الزخم الكافي داخل المنظومة الدولية. وفي مثل هذه الظروف سوف تشجع الدول الواقعة على هامش التغير الثقافي على أن تذيب أو تستوعب تحولات معينة في هوياتها، أي سوف تعمل على محاكاة وتقليد الدول الليبرالية، وهذا بدوره سوف يقوي الاتحاد المسالم، معززاً من آثار التأهيل الاجتماعي وضغوطه القوية داخل المجموعة. وبهذه الطريقة سوف يوجد "سلام منفصل" يعمل فقط داخل وبين الدول الليبرالية الديمقراطية (Doyle 1997:277-84)، وحالما يحصل هذا السلام الديمقراطي على زخم وقوة كافيتين، عندها سيبدأ في إيجاد آثار تنافسية وتأهيلية تمتد وتنتشر بشكل يتجاوز المحور الليبرالي المبدئي إلى الأطراف. فالدول الواقعة على هامش التغير الثقافي سوف تشجع على تقليد النجاحات الليبرالية، وذلك باستيعاب وتبني تغيرات وتحولات جذرية في هوياتها السياسية، وهي العملية التي بدورها ستعزز وتقوي "الزخم" الديمقراطي داخل المنظومة (Doyle 1983:324-25).

فالدول الليبرالية سوف يثبت أنها تؤدي أداءً أفضل في هذه المنافسة المنظومية. أيضاً، سوف تدفع هذه المحاكاة في نهاية المطاف باتجاه نوع من التشابه الوظيفي، ولكنه أيضاً تشابه يختلف عن ذلك الذي يقول به والتز، وسوف تدفع هذه المنافسة باتجاه تقليد الدول الأخرى لممارسات الدول الليبرالية، وهو ما يجعلها تصبح في نهاية الأمر دول ليبرالية، وبهذا الشكل يتوسع الاتحاد الليبرالي من المركز إلى الأطراف. فما تقوم به المنافسة في الواقعية البنيوية هو أنها تدفع بالدول لتقليد ممارسات الدول الناجحة، الدول الفاعلة، أي الدول التي نجحت في تحقيق إمكانات البقاء والأمن (أي مزيد من القوة)، وهو ما سيؤدي في نهاية الأمر إلى ظهور شيء من التجانس بين هذه الوحدات إذ سوف تصبح جميعها متشابهة مؤسساتياً، دول باحثة عن الأمن، وعن تعزيز بقائها بالبحث عن مزيد من القوة، وهو ما سيعيد إنتاج البنية الدولية الفوضوية وتمحورها حول توازن القوى. وذات الشيء تقوم به آلية المنافسة عند كانط، ولكنها ستدفع في اتجاه مختلف عن اتجاه منافسة والتز.

ولكن على الرغم من اعتراف كانط بإمكانية تحويل المنظومة عن طريق النتائج غير المقصودة بالفعل، إلا أن احتمالية تحويل المنظومة بواسطة النتائج المقصودة هي ما يميز نموذج التحولي عن نموذج والتز الجامد. وتؤكد هذه الاحتمالية على أهمية "التغير الثقافي" بالنسبة لعمل آليتي المنافسة والتأهيل الاجتماعي كآليتين منظوميتين. فعلى العكس من نموذج والتز الذي تعمل فيه هاتان الآليتان على إعادة إنتاج البنية الفوضوية، وعلى مقاومة محاولات تغييرها نجد أنها تعملان على الدفع بالمنظومة الدولية قدماً نحو التغير والتحول البنيوي،

إعادة تشكيلها، ولكن باتجاه تشجيع وانتشار الصيغة الليبرالية للدولة، ومن ثم انتشار السلام الديمقراطي، فهذه القوى البنيوية تشجع الدول على تبني تغييرات جذرية في هوياتها، وما يترتب على ذلك من تغير في المصالح، وذلك بدفعها للدول نحو تقليد ممارسات الدول الناجحة- الدول الليبرالية.

وإدخال كانط لمتغير "التغير الثقافي" في أنموذجه يجعل من الممكن له تحديد طرق عمل آليتي المنافسة والتأهيل الاجتماعي من خلال الآثار المهمة الناتجة عن التغذية العكسية داخل المنظومة الدولية. فبحسب كانط، تعمل قوى المنافسة والتأهيل الاجتماعي المنظومية على خلق "دائرة سببية" من التغذية العكسية الإيجابية. وبعبارة أخرى، بالنسبة لكانط، تعمل "الطبيعة" على خلق دائرة من التغذية العكسية، والتي تحصل فيها الميول الحميدة للدول الليبرالية على "زخم" ودفعة مع مرور الوقت، ويقول إنه إذا "استطاعت أمة واحدة أن تصبح جمهورية... فإن ذلك سيوفر نقطة محورية لتتجمع الفيدرالي بين الدول الأخرى، وسوف تنضم هذه الدول إلى الدولة الأولى... وسوف ينتشر الكل تدريجياً" (Kant 1990:104). وفي هذه المرحلة التي تصبح فيها جميع الدول جمهوريات، وبدون إجراء تغييرات جذرية في علاقاتها الخارجية، يقول كانط إنه في هذه اللحظة سوف يتم تحقيق السلام الدائم، على الأقل تقريباً. فحكم القانون الدولي سوف يتحقق؛ لأن القانون يتم الاتفاق عليه بشكل تطوعي، ويتم الالتزام به تطوعياً كذلك، وسوف تستند هذه المنظومة التطوعية للقانون العالمي على "ميزان القوى"، مقصود ومرغوب، والذي يعتبر محصلة للتاريخ العالمي. وبهذا الشكل لا

علاوة على ذلك، سوف تزيد منظومة مشكلة بهذه الطريقة من قدرة الدول على نقد الذات والتأمل والتعلم الاجتماعي (Linklater 1990:143)، ولهذا نجده يقول "مع نمو الثقافة، وانتقال الناس تدريجياً باتجاه اتفاق أكبر حول مبادئهم،.... [سيقود ذلك إلى] سلام وفهم متبادلين" (Kant 1990:114). ويشتمل هذا التغير الثقافي على الوكالة البشرية الواعية، وعلى الخيار المقصود، وبهذا الشكل يعتبر مهماً بالنسبة للتطور داخل المنظومة الدولية وتقدمها نحو وضع أكثر سلماً واستقراراً. وبعبارة أخرى، حالما توجد هذه الفيدرالية المسالمة، سوف تعمل الفوائد التي يحققها أعضاؤها على فرض ضغوط تنافسية كبيرة على الدول غير الأعضاء من أجل أن يصلحوا من أنفسهم بشكل يؤهلهم للانضمام إلى هذه الفيدرالية، وسوف تعمل المنظومة الفيدرالية على تأهيل الدول الأخرى اجتماعياً لكي تصبح أعضاء في هذه المنظومة. "باختصار، إن عالماً تسيطر عليه الدول الليبرالية سوف يقدم للدول غير الليبرالية حاجة وفرصة من أجل أن تصبح دولاً ليبرالية" (Deudney and Ikenberry 1991:92) - المنافسة والتأهيل الاجتماعي بلغة كينيث والتز والواقعية البنيوية. ما يقول به كانط هنا هو أن هذه الآليات البنيوية، بتشجيعها وحثها على التغير الثقافي، سيكون لها آثار تولديه أو آثار منتجة من شأنها أن تعزز عملية التحول المنظومي باتجاه عالم أكثر سلماً. ففي الوقت الذي تعمل فيه هاتان الآليتان على إعادة إنتاج الهوية الأنانية للدولة، وعلى إعادة إنتاج منظومة مساعدة الذات وتوازن القوى عند التز، سوف تعمل هاتان الآليتان عند كانط، وباستمرار، على إعادة صياغة الهوية الأساسية للوحدات داخل المنظومة، وعلى

تعتبر سيادة حكم القانون داخل الدولة مؤشراً على نوعية نظامها السياسي فحسب، وإنما أيضاً تعتبر جانباً من جوانب قوة الدولة ذاتها. ففي الأمد الطويل سوف تكون الجمهورية الليبرالية هي الدولة الأقوى. وكما يقول Deudney و Ikenberry "فإن كل الدول، خصوصاً تلك التي لها طموحات القوة العظمى، تعتمد على، ولذلك ستحاول أن تعزز إحساساً بالشرعية في الداخل والخارج" (Deudney and Ikenberry 1991-92:103).

وبالنسبة لكانط، لا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق توسيع مدى حرية المواطنين تحت حكم القانون، لذلك فإن تحقيق التقدم الداخلي "مصون بطموحات هذه الدول إلى حد ما" (Kant 1949a:128).

ما يفيد ذلك هو أن كانط يقترح بعض الآليات اللازمة لتجاوز المعضلة الأمنية التي تعاني منها الدول. فبعد استبعاده للثورة كوسيلة للتحول الديمقراطي، يفترض كانط أن الحرب ستعمل في الأمد الطويل على إجبار الحكام الدكتاتوريين على قبول التحول الليبرالي لدولهم؛ بسبب أن "الحرية المدنية لا يمكن الحد منها دون أن يؤدي ذلك إلى إنقاص قوة الدولة في علاقاتها الخارجية، ولهذا سيتم توسيع هذه الحرية تدريجياً" باعتبارها مطلباً لتحقيق قوة الدولة في مواجهة الدول الأخرى (Kant 1970a:49-50)، وتتضمن هذه العملية انتقال المعايير الديمقراطية من المواطنين إلى الأعلى وصولاً إلى القادة السياسيين، وما يصاحب ذلك من انتشار للديمقراطية أيضاً من الأعلى إلى الأسفل، الأمر الذي يسرع من تعلم الفرد ووعيه بضرورة الديمقراطية، وهكذا يتم خلق أساس أكثر صلابة للحرية "فقط من خلال [الدستور السياسي الجيد] نستطيع أن نتوقع

حصول الشعب على مستوى جيد من الثقافة الأخلاقية" (Kant 1970a: 113). "فالدستور المدني العادل تماماً"، والذي يقول كانط إنه أعلى مهمات الإنسان التي حدتها الطبيعة، يمثل نقيض الفوضى أو حالة غياب القانون. وهنا يذكر كانط بعضاً من الطرق التي تعمل بموجبها حالة الحرب والمنافسة على الدفع باتجاه الجمهورية المسالمة. ويؤكد على أن قوة الدولة على علاقة مباشرة بازدهارها وبرفاهيتها، والتي هي بدورها على علاقة بمقدار الحرية التي يتمتع بها مواطنوها، «إذا ما منعت إحدى الدول المواطن من البحث عن رفاهيته بالطريقة التي يختارها، فإنها أيضاً تعيق حيوية كل الأعمال، وتعيق قوة المجموع (الدولة)» (Kant 1949a: 128). وطالما أن الدول في حالة تنافس مستمرة، فإن صاحب السيادة، وحتى يتجنب إضعاف دولته، يجب عليه أن يمنح حريات أكبر لرعاياه، وفي أثناء ذلك ستدفع المنافسة الحادة بهذه الدول إلى صرف المزيد من المال، حتى في أوقات السلم، على الاستعدادات العسكرية، فالأسعار ترتفع، والدين العام يزداد، وأخيراً سوف يتم إضعاف الدول بواسطة هذه المنافسة، وبواسطة الحرب، وهو ما سيعمل في نهاية المطاف على إجبار صاحب السيادة على أن يمنح الناس الحق في الخيار بين السلم والحرب. فمحاولة الفوز في المنافسة الدولية ستدفع به إلى تقديم بعض التنازلات، واستحالة الفوز في هذه المنافسة ستؤدي إلى التنازل الأخير، وهي الحالة التي تصبح فيها الصيغة الجمهورية هي طريقة الحكم السائدة في كل العالم (Kant 1914:63).

وبهذا الشكل يأتي تحديده "للحرب" ذاتها على أنها من أقوى القوى المحفزة للسلام، حيث يقول "ومرة

”المدنية“. وعلى مستوى العلاقات بين الدول سوف تتطلب عملية التحول الديمقراطي فيدرالية مسالمة مكونة من الدول الديمقراطية، وذلك من أجل الدفاع عن تلك الإنجازات التي تم تحقيقها داخل الدولة. وبعبارة أخرى، يفترض التعلم الفردي تعليماً جماعياً على مستوى الدولة، وعلى مستوى المنظومة الدولية ككل. وفي نهاية المطاف سوف يعزز استمرار التحسينات الداخلية في دساتير الدول ذاتها وفي أنظمتها من هذه المنافسة على المستوى الدولي، وسوف تواصل هذه المنافسة عملها بتحفيزها لعملية أخرى لإجراء تحسينات وتطويرات على مستوى العلاقات بين الدول منشئة بذلك نوعاً من العلاقات الفريدة في التاريخ البشري. ”فالتاريخ البشري يمكن النظر إليه، بشكل عام، على أنه تحقيق لحظة خفية للطبيعة من أجل تحقيق دستور كامل - داخلياً وخارجياً“ (Kant 1949a:127-29).

ويقدم كانط حالة الفيدرالية الجمهورية المكونة من الدول الحرة على أنها أعلى درجات هذا التعلم الدولي، حيث يذهب إلى أنه ”إذا ما دفع القدر بشعب قوي ومستنير إلى أن يصنع من نفسه جمهورية، والتي بطبيعتها يجب أن تكون مبالغة للسلم الدائم، فإن ذلك سيوفر نقطة ارتكاز محورية للدخول في فيدرالية مع الدول الأخرى، والتي يمكنها الالتزام بهذه الفيدرالية، موفرة بذلك مزيداً من الحرية في ظل فكرة قانون الأمم. ومع ازدياد تلك الاتحادات، يمكن للفيدرالية أن تتوسع بشكل تدريجي“ (Kant 1957:18-19). ويؤكد كانط على أنه ”يمكن إثبات أن هذه الفيدرالية - والتي تتوسع تدريجياً إلى جميع الدول، وبالتالي تؤدي إلى سلام دائم- تعتبر أمراً ممكناً وواقعاً موضوعياً، وسوف

أخرى استخدمت الطبيعة حب النزاع، في المجتمعات والدول على حدٍ سواء، كوسيلة لاكتشاف حالة من الهدوء والأمن من خلال تلك العداوة المحتومة بينهم. ويعني ذلك أن الحروب، والاستعدادات العسكرية المتواصلة، والحاجة الملحة للاستعداد التي يجب أن تشعر بها كل دولة حتى في وقت السلم- هي من ضمن الوسائل التي تستخدمها الطبيعة من أجل الدفع بالأمم نحو محاولات التخلي عن حالة انعدام القانون والوحشية، ومن ثمّ الدخول في اتحاد للأمم“ (Kant 1949a: 124). ففي نهاية الأمر، ما ”يدفع“ بالدول للدخول في وضع قضائي شرعي وعادل (الفيدرالية الكونية) هو تجارب ومآسي الحروب. وبشكل أكثر دقة، إنه ذلك التهديد الدائم بالهجوم من دولة مجاورة، والذي يحفز كل الأمم لتترك أو التخلي عن حالة الطبيعة على المستوى الدولي، فالحرب تعتبر نوعاً من ”الخداع أو المكر الذكي للطبيعة“، وبشكل يقربها من مصطلح هيجل عن ”مكر العقل“.

وبالإضافة إلى أهمية المنافسة في الدفع بالتقدم الأخلاقي إلى الأمم، من الواضح أيضاً في نموذج كانط التحولي أن هذا التقدم الأخلاقي، وما يتبعه من تحول منظومي يعتمدان على فكرة التقدم من خلال التعلم التدريجي. ففي نهاية المطاف سوف يظهر السلام من إدراك الأفراد ومن تعلمهم أن الحرب مدمرة وغير أخلاقية. ولكن قبل إمكانية تعلم هذا الدرس سيكون الصراع ضرورياً من أجل إقناع الدول والأفراد على حدٍ سواء بهذه الحقيقة. أيضاً، لا يمكن لهذا التعلم أن يظهر ويتطور إلا في سياق محدد ومعين، فالدول الديمقراطية الليبرالية ستسمح للأفراد بأن يحققوا أقصى إمكاناتهم

وفي إقراره بدور الوكالة البشرية والإرادة الحرة يؤكد كانط على أن ضمانه هذا السلام الدائم الذي يقول به لا تعتمد على السلوك الأخلاقي للبشر، وإنما على القدرة العقلية للإنسان بوصفه كائناً عاقلاً وقادراً على الفهم. فكما يقول كانط "نصل الآن إلى السؤال الرئيس عن ما الذي تفعله الطبيعة تجاه غاية الإنسان التي يوجهها عقله نحوها على أنها واجب؟ أي كيف تساعدنا الطبيعة على تعزيز غرضنا أو غايتنا الأخلاقية؟ وكيف تضمن الطبيعة أن ما يجب على الإنسان فعله بحكم قوانين حريته [ولكنه لا يفعله] سوف يتم في الواقع تحقيقه أو فعله من خلال إجبار الطبيعة، ودون أن يخالف ذلك الطبيعة الحرة للوكالة البشرية؟ لا يعني ذلك أن الطبيعة تفرض علينا واجباً يجب القيام به؛ لأن الواجبات لا يمكن فرضها إلا عن طريق العقل العملي، ولكن على العكس من ذلك، ما يعنيه هو أن الطبيعة تقوم بذلك بنفسها سواء أردنا أو لم نرد" (Kant 1970b:112). ولهذا سوف تعتمد الضمانة، كما يقول كانط، ليس على السلوك المحتمل لملائكة أخلاقيين، وإنما على السلوك المحتمل "لشياطين طالما أنهم يمتلكون فهماً" (Kant 1970b:112). فالطبيعة، بالنسبة لكانط "لا تنوي" و"لا تفرض" تطور الجمهورية بوصفها واجباً إنسانياً، ولكن "الإنسان مجبر على أن يكون مواطناً جيداً حتى لو لم يكن شخصاً جيداً، لهذا فإن مشكلة تنظيم دولة ما يمكن حلها - مهما كانت صعبة - حتى بين جنسين من الشياطين طالما أنهم أذكياء" (Kant, 1957:29-30). وفي ذلك يقول كانط كيف يمكن لنا (كشياطين ذكية) أن يحننا الخوف والقوة على أن نعمل عملاً من المتوقع أن تكون نتيجته هي السلام الدائم. وعلى الرغم من أنه من الممكن تصور الطريق

تتضم هذه الدول الأخرى للدولة الأولى ضامنة بذلك حرية كل دولة بما يتفق مع فكرة الحق الدولي، وسوف ينتشر المجموع تدريجياً من خلال سلاسل متتابعة من الأتحاف المشابهة" (Kant 1970b: 104)، وسوف تؤسس هذه الجمهوريات الليبرالية، وبطريقة تقدمية، للسلام الدائم فيما بينها عن طريق هذا الاتحاد المسالم، والذي سيعمل على تعزيز السلام داخل فيدرالية مكونة من الدول الحرة، وسوف يحافظ على حقوق كل دولة ويحميها، ولن يتمكن العالم من تحقيق السلام الدائم، والذي يعتبر الضامن الأقصى لحرية الجمهورية، "إلا في مرحلة متأخرة وبعد محاولات عديدة فاشلة" (Kant 1970a: 47).

وفي هذه المرحلة ستكون جميع الدول قد تعلمت دروس السلام من خلال تطوير المؤسسات الملائمة، ومن خلال التجربة والإرادة الخيرة، و فقط في ذلك الحين سوف يستمتع الأفراد بحقوق جمهورية كاملة، وبالضمانة الكاملة لسلام عالمي وعادل، وفي تلك الأثناء تتوسع الفيدرالية المسالمة للجمهوريات الليبرالية باحتوائها على المزيد من الجمهوريات - على الرغم من التراجعات والحروب المدمرة - خالقة بذلك سلاماً منفصلاً، وفي حالة من التوسع المستمر (Kant 1970b: 105). وهنا يركز كانط على أن هذا الاتحاد المسالم ليس معاهدة واحدة تنهي حرباً واحدة، وليس دولة عالمية، وليس دولة مكونة من أمم عديدة، فالأولى ليست فعالة، والثانية والثالثة مستحيلة، أو أنها قد تتحول إلى دولة طغيانية، فالسيادة الوطنية سوف تعوق الخضوع لدولة أممية، والدول العالمية سوف تدمر الحرية المدنية التي تعتبر مطلباً ضرورياً لتطور القدرات الإنسانية (Kant 1970b: 50).

فالأفراد مدفوعون "للاجتماع" بالآخرين ولكنهم في نفس الوقت يميلون إلى "العزلة"، فكل منا مدفوع باتجاه الآخرين، ولكنه في نفس الوقت "يتوقع المقاومة في كل مكان"، ولكن ما تفعله هذه المقاومة هو أنها تعمل على إيقاظ كل القوى الكامنة في الإنسان، والتي تدفعه لتجاوز نزعته نحو الكسل، وهكذا... يناضل من أجل تحقيق موقع بين أقرانه الذين لا يستطيع تركهم... وهكذا، سيعمل التعاون المفروض بطريقة مرضية على تحويل المجتمع في نهاية الأمر إلى كل أخلاقي" (Kant, 1949 a:120).

ويبدو هنا أن كانط يتصور عملية من التقدم المستمر باتجاه نهاية الحرب، ليس فقط كواجب أخلاقي، أو عن طريق تحويل الطبيعة البشرية وإصلاحها، ولكن تحديداً بسبب أن الطبيعة البشرية ذاتها تحول دون الالتزام بهذا الواجب، فتمو الجمهوريات وتطورها، وسيادة حكم القانون بين هذه الجمهوريات ليست أموراً قصدية أو تلقائية بقدر ما هي نتائج غير مقصودة وتدرجية لردود الأفعال الذاتية على حالة اللاقانون والعنف وانعدام الأمن، إنها بسبب النتائج غير القصدية لحالة الحرب والفوضوية بلغة الواقعية الجديدة، فالعنف هو المصدر الرئيس للتقدم؛ ولذلك فإن النزعة نحو الحرب تكمن فيها بذور نهاية الحرب، وهكذا يعتبر السلام الدائم، بالنسبة لكانط، من الناحية الاستمولوجية، شرطاً للفعل الأخلاقي، وبشكل أكثر أهمية، يعتبر شرحاً لكيفية "إحتواء العملية الميكانيكية للطبيعة على الخطة القصدية الهادفة إلى إنتاج انسجام بين الناس، حتى ضد رغبتهم، وفي الحقيقة عن طريق اختلافهم" (Kant 1970b:108, 1970a:44). وبهذا الشكل

الكانطي للسلام الدائم بهذه الطريقة، إلا أن كانط نفسه يجادل بأن عملية التطور الاجتماعي سوف تجعل من الحصول على شروط السلوك الأخلاقي وتحقيقها أمراً أقل مشقة، وهكذا أكثر احتمالاً (Kant 1970d:187; Kelly) (1969:106).

ومن الواضح في مثل هذا النموذج أن كانط يعزو أهمية كبيرة لدور العقل، بمعنى قدرة الإنسان على الفهم والتعلم وعمل ما هو مقبول "أخلاقياً". وفي تحليله للعقل ودوره في تحقيق ذلك التقدم نحو السلام، يؤكد كانط على أن امتلاك الإنسان للعقل هو ما يميزه عن الحيوان، ويقول "اعمل دائماً على أن يكون وحي إرادتك قانوناً كونياً" (Kant 1887:34)، ومن هذه الطبيعة الحسية للإنسان يظهر الصراع والعنف، فالتناقض بين وضع الإنسان وبين إمكاناته يدفع به وبالأخرين للدخول في مجتمع مدني يضمن حقوقه، ويضمن بالتالي إمكانية تحقق السلوك الأخلاقي (Kant 1887:77-78)، فكل إنسان يعتبر غاية في حد ذاته، وحقوق الإنسان الواحد أمام القانون تساوي حقوق الآخرين، ولدى الإنسان في حالة الطبيعة مقتنيات، وفي حالة المدنية يتم تأمين هذه المقتنيات وحمايتها بواسطة القانون، وتصبح "ملكية". ويظهر فهم كانط للتاريخ من مُسلمة أن الطبيعة تطور، وبشكل كامل، هذه القدرة العقلية للإنسان "في الجنس البشري بأكمله" (Kant 1949a 118-19, 1970b: 181). فالصراع هو القوة الدافعة التي تقف وراء هذا "التدبير" الطبيعي، "والوسائل التي توظفها الطبيعة من أجل تطوير كل القدرات هي عداوة الإنسان في المجتمع؛ بسبب أن هذه العداوة تصبح في نهاية الأمر هي السبب في إيجاد نظام قانوني لذلك المجتمع" (Kant 1949a:120).

ذات الحكومات الجمهورية، وبفاعلية أكثر، أن توظف كل الموارد الاجتماعية وتستغلها، الأمر الذي يفرض على الدول الأخرى ضغوطاً تنافسية من أجل تقليد النجاحات الجمهورية. وبعبارة أخرى، سوف تحتم المصلحة المعروفة بلغة القوة ضرورة التوسيع المستمر لحكم القانون. فالأنظمة لا تعمل على تحويل قوتها للشعب بسبب جهل منها، ولكنها مجبرة على ذلك بواسطة مصلحة الدولة ذاتها، ورغبتها في البقاء، إنها تركع للقوى المنظومية وتدعن لها. وهكذا، بينما تقود المنافسة عند والتز إلى التشابه الوظيفي، أو التجانس في السلوك الأناني [النمطية السلوكية]، ومن ثم إعادة إنتاج الحرب، نجدها عند كانط تؤدي إلى دفع الدول نحو تقليد النجاحات الجمهورية بتوسيع حكم القانون، وتعزيز الحريات، والتي في النهاية تعزز من متطلبات بقاء الدولة وقوتها.

وذاً الشيء يمكن قوله عن آلية التأهيل الاجتماعي، فبينما يدفع التأهيل الاجتماعي بالدول نحو التشابه الوظيفي، وتأهيلها لأن تكون معتنية بذاتها، وبتعزيز قوتها عند والتز، نجده عن كانط يدفع باتجاه التجانس في مبادئ الشعوب، وفي تركيباتها الدستورية الجمهورية، وفي أنظمتها السياسية. فالتأهيل الاجتماعي الوالتزي يعمل، كآلية بنوية على إنتاج ما يسميه والتز التشابه الوظيفي، والذي يقول إنه ينتزع المنظومة من حالة الفوضوية في السياسة الدولية (Waltz 1979:77). وهنا نجد كانط يتحدث عن عملية مشابهة تحدث بين الجمهوريات فيقول "إن أفضل ترتيب ممكن للدستور المدني داخلياً" سيعمل أيضاً على إنتاج "اتفاق مشترك وتشريع خارجي" إلى أن "يقود تقدم الحضارة

يتطلب فهم التاريخ أبتسمولوجيا معينة؛ لأنه بدون مثل هذا الطرح الذي يشرح السلام الدائم، فإن تعقيد التاريخ سوف يكون أكبر من قدرة الإنسان على الفهم (Kant 1970a: 51-53)، ولكن ذلك لا يعني أن السلام الدائم مجرد أداة تفسيرية نستخدمها من أجل تفسير التاريخ، وإنما من المؤكد، كما يقول كانط، أنه سينتج من جراء قيام الناس بواجبهم الأخلاقي، أو من خطة خفية للطبيعة، فالسلام يعتبر واجباً أخلاقياً؛ بسبب أن الناس لا يستطيعون معاملة بعضهم بعضاً كغايات، أو كوسائل لغايات، إلا تحت ظروف السلام الدائم (Kant 1970a:50).

أيضاً، من الواضح في مثل هذا النموذج التحولي أن كانط يتحدث عن آليات بنوية تقف وراء هذا التحول والتقدم المنشود، ولذلك، وحتى تكمل مقارنة كانط مع والتز، سيكون من المجدي بيان كيفية عمل هذه القوى المنظومية بلغة الواقعية البنوية، وتحديدًا كيفية عمل آليات المنافسة والتأهيل الاجتماعي. ويتمثل دور المنافسة بالنسبة لكانط، تماماً كما في فكر الواقعية الجديدة، في قوله بأن الدول مدفوعة إلى التنافس بواسطة الصراع والبحث عن الأمن، وهي المنافسة التي تدفعها إلى تقليد التقنيات والآليات الفعالة التي تتبناها الدول المنافسة لها، ولكن، كما رأينا سابقاً، يضيف كانط نوعية خاصة إلى "معيار النجاح" الذي تحدده منافسة الدول، ويقول بأنه "إذا منعت إحدى هذه الدول المواطن من البحث عن رفايته (سعادته)... فإنها أيضاً تعيق من حيوية كل الأعمال، وتعيق من قوة المجموع (الدولة) (Kant 1949a:128). وعلى العكس من الوضع في الدول غير الجمهورية، تستطيع الدول

نوايا الآخرين - المعضلة الأمنية - هو المحدد الرئيس للدوافع في السياسة الدولية، «فالشك مرادف للحياة، ولا يوجد مجال يكون فيه الشك، أعظم منه في السياسة الدولية (Waltz 1993:60). وعلى العكس من هذه البيئة التي يسيطر فيها الشك فإن أهم خاصية نوعية تقدمها الحكومة الجمهورية لهذا المناخ ليست "النزعات السلمية"، ولكن "القدرة على أن تكون محلاً للثقة". وفي العلاقات بين الدول الليبرالية تثبت هذه الثقة التي تم إنتاجها بواسطة انفتاح الدول أنها قيمة حيوية في حد ذاتها، مهدئة للشكوك، ومعززة للثقة في التوقعات المشتركة، الأمر الذي يعتبر مستحيلاً في المجتمعات المغلقة (Buena de Mesquita and Laman 1992:ch.4). أيضاً، سوف يعمل طول البقاء، والذي يعمق جذور الحكومة الجمهورية، ويعزز وجودها على زيادة التوقعات بأن الدولة سوف تُعمّر، وبالتالي يزيد الثقة في المستقبل، وسوف تعمل هذه الظروف على إلغاء الشك الذي، في الفوضوية، يزرع الخوف، ويصعد صراعات المصالح إلى درجات تهدد الأمن. وهكذا فإن الدول الليبرالية، في علاقاتها المتبادلة، تواجه ظروفاً تحفز على تبني سلوك سلمي.

وهذا يقودنا إلى التأكيد على قضية محورية في فكر كانط عن هذا التحول إلى السلام الليبرالي، وهي أنه في مقولاته عن كيفية تحقق مثل هذا السلام بين الدول الديمقراطية [الجمهوريات] من الواضح، كما رأينا أعلاه، أنه لا يعزو ذلك إلى "الخصائص السلمية أو السمات الحميدة" لهذه الدول، كما يقول منظرو السلام الديمقراطي، فالتحول إلى هذا السلام يعود إلى عمل قوى بنيوية تعمل على المستوى المنظومي، وليس على

والاقتراب التدريجي من التجانس في مبادئ الشعوب إلى اتفاق سلمي بينها" في نهاية الأمر (Kant 1949a:124-5). لاحظ هنا أن كانط لا يشير إلى مجموعة من المعايير النابعة من مبادئ مشتركة بين دول متشابهة فحسب، ولكن تأثير التأهيل الاجتماعي عنده يتم إنتاجه بواسطة الأمثلة الناجحة للدول التي توسع من نطاق حكم القانون ليشمل علاقاتها المتبادلة. ولا يمكن أيضاً القول بأن طرحه يعتمد على مقولة "الميل الداخلية السلمية" للجمهوريات، ولكن تأثير التأهيل الاجتماعي يتبع أنماط العلاقات السلمية السائدة بين الدول الليبرالية. فالتأهيل الاجتماعي الكانطي يعمل بوصفه آلية منظومية أو بنيوية تدفع نحو تحقيق التجانس في مبادئ الشعوب، وفي تركيباتها الدستورية، بينما يتم إنتاج تأثير التأهيل الاجتماعي الوالتزي بواسطة الأمثلة الناجحة للدول التي نجحت في تعزيز بقائها وقوتها، وليس الدول التي وسعت حكم القانون، فمعيار النجاح مختلف عند كل منهما. فدول والتز تخضع لقيود تدفعها باتجاه تقليد ممارسات الدول التي نجحت في تعزيز إمكانات البقاء، بينما تقلد دول كانط تلك الدول التي نجحت في توسيع حكم القانون، وإرساء دعائم النظام.

ولا يقف تأثير التأهيل الاجتماعي، بحسب كانط، عند مجرد توسيع حكم القانون داخلياً بل يمتد، بوصفه آلية منظومية أو بنيوية، إلى التأثير على علاقات الدولة بالدول الأخرى، فتظهر تأثيراته على المستوى الدولي، والتي تدفع بها نحو تبني علاقات مبنية على القانون، من وجود وانتشار مناخ من التوقعات المشتركة المنتجة بشكل غير قصدي بين الدول الجمهورية. فبالنسبة للواقعية البنيوية يعتبر «الشك» في

المدرسة الدولية الليبرالية والمدرسة الليبرالية الجديدة تتفقان على أن السلام الليبرالي يمثل اختباراً لأهمية مستويات التحليل المختلفة في نظرية العلاقات الدولية، وتحديدًا شرح الواقعية الجديدة الذي يركز على أهمية القوى البنيوية في تقرير سلوك الدول.

ولكن ما يظهر في هذه التحليلات الليبرالية لأسباب السلام الديمقراطي ومصادره هو تجاهلها للدور السببي الرئيس الذي يعزوه كانط لمفهوم الفوضوية، أو حالة انعدام الأمن في دفع الدول للتحول نحو الليبرالية، فبدلاً من الاعتراف بهذا الدور، ومحاولة إظهار تأثيره السببي نجد هذه التحليلات تعزو الأهمية الأمبيريقية للسلام الديمقراطي إلى مجرد «قدرة» الدول الليبرالية على تجاوز بيئتها الفوضوية، واكتسابها لصفات سلمية حميدة، مشككة بذلك في شيوع وأهمية آثار هذه الفوضوية بوصفها قوة بنيوية، أي أنها تعزو السلام الديمقراطي إلى أسباب تنبع من الخصائص الداخلية للدول، وليس إلى بنية المنظومة الدولية ذاتها.

وهذا الشكل يعمل مناصرو هذا الطرح الليبرالي على إعادة اكتشاف «الصورة الثانية» التي قال بها كينيث والتز في كتابه الأول قبل أن يقدم الواقعية الجديدة، أي أنهم يعيدون التركيز على الخصائص الداخلية للدول الليبرالية على أنها هي الأسباب الرئيسة في حالة السلام السائدة بينها (Onuf 1992:3). وفي رفضهم للمداخل البنيوية يقول أحدهم «لا يمكن للشروط البنوية الخالصة، والتي لا تميز بين الدول على أساس صفاتها وخصائصها الداخلية، أن تفسر الاختلافات السلوكية الملاحظة بين الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية» (Levy 1988:662)، ويقول آخر «إن

مستوى الوحدات فقط، وهو ما يقربه من طرح الواقعية البنيوية بشكل أكبر، وخصوصاً مقولاتها عن التعاون الدولي والتعايش السلمي، وهذا تحديداً ما سيعمل جزء الخاتمة على إيضاحه باعتباره أحد التطبيقات المهمة لطرح كانط.

خاتمة: الجانب المنظومي لطرح كانط وظاهرة

السلام الديمقراطي

ما هي تطبيقات هذه الأطروحات الكانطية والواقعية البنيوية على نظرية السلام الديمقراطي؟ هل ما نشاهده اليوم من انتشار وتوسع لمدى السلام لديمقراطي يعود إلى الطبيعة السلمية للخصائص والسمات الداخلية للدول، أم أنه يمكن شرحه بالإحالة إلى قوى تقع على مستوى البنية الدولية؟

بشكل عام تنطلق التحليلات التي تقول بأهمية ظاهرة السلام السائدة حالياً بين الدول الليبرالية بالنسبة لدراسة العلاقات الدولية من المدرسة المثالية وتراث الليبرالية العالمية، وخصوصاً من أعمال إيمانويل كانط وأطروحاته عن تحول بنية السياسة الدولية إلى بنية أكثر سلماً وتعاوناً، وتمثل الفكرة الأساسية لهذه المدرسة، كما رأينا، في مقولة أن العنف والصراع يمكن تجاوزهما إذا ما تم تنظيم العالم وفقاً لمبادئ سياسية معينة. واستناداً إلى مقولات المدرسة المثالية تنطلق أطروحات منظري السلام الديمقراطي في شرحهم لحالة السلام السائدة حالياً بين الديمقراطيات الغربية من محاولة إظهار الخصائص والسمات الداخلية لهذه الدول (مستوى تحليل الدولة) كأسباب يقولون إنها تشرح وتفسر السلام السائد بينها، لذلك نجد أن

وفي مقابل طرح منظري السلام الديموقراطي تحاول الواقعية الجديدة، بدلاً من ذلك، أن تحلل العالم «كما هو» لا «كما يجب أن يكون»؛ ففي العالم الواقعي يعتبر الصراع حتمياً؛ بسبب قوى متأصلة في الطبيعة البشرية؛ وبسبب الطريقة التي اختارها البشر لتنظيم شؤونهم في صورة دول سيادية مستقلة لا تحترم أية سلطة خارج حدودها. وقد ركز الواقعيون الأوائل على البحث عن القوة والهيمنة النابعتين من الطبيعة البشرية، وتركز الواقعية الجديدة المعاصرة على تركيبة بنية منظومة الدول باعتبارها السبب الرئيس في استمرار حالة التهديد والصراع؛ فالدول السيادية لا تحترم سلطة أعلى منها، ولا توجد حكومة عالمية قادرة على صنع القواعد وفرضها، وبهذه الطريقة تعتبر الفوضوية هي الخاصية المميزة لمنظومة الدول، فهي تعني أن الصراع حتمي، وأن الدول لا تستطيع أن تثق ببعضها، وأن محاولة أية دولة لتعزيز سلامتها بزيادة تسليحها ستكون حتماً تهديداً لأمن الدول الأخرى. باختصار، طالما بقيت الدول السيادية ستستمر المنظومة الدولية في كونها فوضوية، وطالما أن الفوضوية موجودة ومستمرة سيستمر معها التهديد والصراع وفي مثل تلك المنظومة من المستحيل تحقيق «السلام الدائم» بالطريقة التي يقول بها الليبراليون الجدد، ولهذا السبب يجادل بعض الواقعيين البنيويين بأن نظرية السلام الديموقراطي تعتبر نظرية غير مقنعة لاختزالها لأسباب السلام إلى أسباب تقع على مستوى الوحدة (Mearsheimer 1990).

وهكذا، بالنسبة للواقعية الجديدة، فإن مقولة أن الديموقراطيات الليبرالية "هي ذلك النوع من الدول الذي سيجعل العالم عالماً سلمياً"، هي كما يقول والنز

[ما اكتشفناه] يقدم شواهد قوية على أن النماذج التي تنطلق من أعلى إلى أسفل أو من الخارج إلى الداخل [أي المداخل البنيوية]، والتي طورت بواسطة النظريات المنظومية تعاني من مشكلة كبيرة.. فمن الممكن جداً أن خصائص أساسية للمنظومة الدولية تعتبر مبنية اجتماعياً من أسفل إلى أعلى [بواسطة الدول]... فإذا ما أصبح عدد كاف من الدول ديمقراطيات مستقرة - كما هو حاصل في التسعينيات - فإنه عندها ستظهر إمكانية إعادة تشكيل معايير وقواعد المنظومة الدولية ذاتها بطريقة تعكس معايير وقواعد هذه الديمقراطيات" (Maoz and Russett: 636-37).

ولكن ما تجب ملاحظته هنا هو أنه من شأن هذا الوضع لحوار المدارس المختلفة أن يغفل أهمية اختبار وفهم دور البنية الفوضوية في الانتشار الحالي لليبرالية، وعلاقة ذلك بالسلام الليبرالي السائد حالياً بين الديمقراطيات الغربية. لذلك تفشل مثل هذه الشروحات في إظهار الجانب البنيوي لفكر كانط عند شرحها لهذه الحالة، وفي إظهار كيف ينجح مدخل كانط التحولي في الدمج بين مستويات التحليل المختلفة في أنموذج واحد للشرح. ولهذا فإن العمل على إظهار هذا الجانب المنظومي البنيوي في فكر كانط، وبيان أهميته في تفسير السلام الديموقراطي سوف يجعل من الممكن القول بأن الواقعية الجديدة بمدخلها المنظومية التي تركز على أهمية السياق في تحول بنية العلاقات الدولية سبق وأن قالت بذلك، وسيظهر اتفاق كانط مع طرح الواقعية الجديدة عن أهمية الفوضوية - بوصفها قوة بنيوية - ودورها في تقرير سلوك الدول، والدفع بها باتجاه خلق مجتمع مدني دولي مسالم.

تنظيرية لوصف العلاقات بين الدول السيادية، وإذا ما صنفنا أو قسّمنا دول العالم إلى منظومات جزئية سيصبح من الممكن إعطاء وصف أكثر دقة لطبيعة العلاقات بين الدول في كل منظومة من هذه المنظومات، وهذه المنظومات الجزئية هي ما أصبح يعرف بـ "المركبات الأمنية"، أي مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية ببعضها البعض، مثل أوروبا والخليج وجنوب آسيا (Buzan 1991:190)، وعندها سيصبح من الممكن تحليل أنماط ودرجات الصداقة والعداوة والمنافسة بين مجموعات معينة من الدول وبدقة أكثر، وهو ما يعني أنه توجد "درجات مختلفة للفوضوية" بين مجموعات مختلفة من الدول.

ولكن هل بالإمكان تحديد تلك الدرجات المختلفة للفوضوية داخل هذه المنظومات الجزئية؟ لقد سبق لـ Waever وأن اقترح التمييز التالي: على إحدى النهايات يسيطر ما يمكن تسميته بـ "الفوضوية الصّرفة"، حيث ينظر إلى الأحلاف وتوازانات القوى على أنها هي الوسائل المتبعة لتحقيق الأمن والردع، وعلى النهاية الأخرى يسيطر ما يمكن تسميته بـ "المجموعات الأمنية"، كما يعرفها ديوتش، حيث يكون الأعضاء مصممون على اتباع الطرق السلمية لحل خلافاتهم، وبينهما يمكن تحديد موقعين: نظم أمنية ناضجة، ونظم أمنية غير ناضجة؛ ففي النظم الأمنية غير الناضجة يسيطر الصراع، ولكن الصداقة ما زالت تعتبر أمراً ممكناً كذلك، وفي النظم الأمنية الناضجة يوجد تعاون وبدرجة تفوق محاولات تحقيق المصلحة الخاصة (Jervis 1982:357). وهكذا نحصل على التسلسل التالي: حيث تسيطر سياسات القوة والردع على العلاقات بسبب

مقولة تحتوي على "خطأ اختزالي" كبير (Waltz 1979:61)، وهنا نجد والتز ينتقد كانط بشكل مباشر؛ "بسبب افتقار المنظومة الدولية لسلطة مركزية، فإن التزام الدول بالقانون الدولي من الممكن جداً أن يكون مجرد التزام "تطوعي"، وهكذا معتمداً بشكل كامل على درجة الكمال في تحقيق [التحسين الداخلي للدولة]" (Waltz 1959:164). وفي موضع آخر يطور ذات الطرح بقوله "تستند هذه المنظومة للقانون العالمي على ميزان للقوى، والذي يعتبر محصلة للتاريخ العالمي، ولذلك فإن الميزان حالما يتم تحقيقه سوف ينهار، إذ سوف تنهار بنية إيمانويل كانط حالما تقرر دولة رئيسة واحدة أن تتخلى عن الفيدرالية الدولية، وتهزأ بقانونها العالمي" (Waltz 1962:338). وبطريقة مشابهة نجد أيضاً أن واقعيين آخرين يناقشون هذه القضية تحديداً، ويطورون جدل والتز بالقول "بالإمكانية الدائمة في أن تراجع الدولة الديمقراطية إلى دولة شمولية، وهو ما يعني أنه لا يمكن لدولة ديمقراطية أن تتأكد من أن دولة ديمقراطية أخرى سوف لن تتغير في المستقبل... وبكل أسف فإنه من المستحيل حتى بالنسبة للديمقراطيات الليبرالية أن تجاوز الفوضوية" (Mearsheimer 1991:186).

ولكن على الرغم من هذا الاختلاف الواضح بين المدرستين إلا أنه يمكن الانطلاق من التحليل السابق للقول بأن المسافة بين التحليل الكانطي والفكر الواقعي الجديد أقصر بكثير مما يعتقد البعض، فاعتماداً على تبني مفهوم للفوضوية يختلف عن ذلك الذي يتبناه كثير من الواقعيين الجدد، يمكن القول بأن التحليل السابق يظهر قرب كانط من الواقعية الجديدة بشكل كبير، فالفوضوية هي في الحقيقة مجرد صفة تجريدية

السلام، وفي تفسيره، ولهذا السبب من المجدي ملاحظة أن مثل هذا الطرح الكانطي عن فكرة التقدم الناتج من القوى البنيوية قد لا يبدو متعارضاً - بشكل كبير - مع طرح الواقعية الجديدة عن دور القوى البنيوية في دفع الدول باتجاه التواصل والتعايش السلمي، بوصفها أفضل الخيارات المتاحة لهذه الدول تحت تأثيرات الفوضوية الدولية. فعلى العكس من مقولات منظري نظرية السلام الديمقراطي التي تعزو حالة السلام المؤقتة بين الدول الليبرالية إلى خصائص وصفات هذه الدول، ما تجب ملاحظته هنا هو وجود جانب منظومي أو بنيوي مهم في فكر كانط وفي مقولاته عن السلام الدائم، وبشكل يتفق مع طرح الواقعية الجديدة عن التعاون والتعايش السلمي على أنها نتائج منطقية لقوى البنية، وليست بسبب الخصائص الداخلية الحميدة أو الصفات السلمية للوحدات.

ومثل هذا الطرح يميز كانط عن تراث الفكر السياسي الغربي، وهو التراث الذي يعتبر حل مشكلة "الفوضوية الداخلية" عن طريق إيجاد الدولة حلاً كافياً - أو على الأقل أقصى ما يمكن الوصول إليه. وبهذا الشكل يختلف كانط بشكل واضح عن هوبز والذي لا يكمل منطق تحليله عن المشابهة بين الفوضوية الدولية وبين وضع الأفراد في حالة الطبيعة باقتراح الحاجة إلى تنظيم سياسي أوسع، أو نوع من العقد الاجتماعي الدولي، وهذا تحديداً هو ما يجعل بعض الدراسات التي تناولت طرح كانط عن السلام الدائم تذهب إلى أنه يقدم طرحاً معيارياً أخلاقياً، وليس طرحاً تاريخياً (Faulkner 1990:74). فكانط، بحسب هذه المناقشات، يقدم فلسفة معيارية لإدارة السياسة الخارجية، وليس نظرية وضعية

الفوضوية الصرفة في إحدى نهايات السلسلة، وحيث يسيطر التعاون المتبادل من أجل المكاسب المشتركة على العلاقات الواقعة في الطرف الآخر من السلسلة.

وصيغة الفوضوية التي تظهر وتسود في شكل "المجموعة الأمنية" متفقة مع تفسير كانط للاتحاد المسالم؛ ولذلك فإنه من الممكن جداً، حتى إستناداً إلى المبادئ الواقعية الجديدة، أن نتصور وجود اتحاد سلمي، مجموعة أمنية بين الديمقراطيات الراسخة. لاحظ هنا أن مفهوم الفوضوية بوصفه مفهوماً تجريبياً لا يزال ينطبق على الدول الأعضاء في هذه المجموعة الأمنية، فهي ما زالت دولاً سيادية لا تعترف بسلطة أعلى من سلطتها، وفي نفس الوقت من الواضح أن روابط التعاون والاعتماد المتبادل هي المهيمنة على العلاقات بين هذه الدول الداخلة في المجموعة الأمنية المتعددة.

انطلاقاً من هذا التحديد لدرجات الفوضوية سيكون من شأن توضيح الجانب المنظومي الذي ينطلق منه كانط في تقديمه "للسلام الليبرالي" أن يظهر فروق مهمة بين التحليل الكانطي وبين مقولات أنصار السلام الديمقراطي، وبشكل يقربه من مقولات الواقعية الجديدة، وسوف يوفر مدخل الواقعية البنيوية، خصوصاً بعد انفصالها عن الواقعية التقليدية، أساساً لإظهار هذا الجانب البنيوي في طرح كانط عن السلام الديمقراطي، ولإمكانية تفسير هذا السلام بالاستناد إلى مستوى التحليل المنظومي، على العكس من الاعتماد على الخصائص والسمات الداخلية للدول الليبرالية. وفي هذا الصدد يمكن القول بأن أهم ما أضافته الواقعية البنيوية للواقعية التقليدية هو تحديدها للدور المهم الذي يقوم به "السياق" أو البنية في شرح هذا

للعلاقات الدولية“ (Lake 1992)، ولكن ما يبدو في مثل هذه الدراسات هو إغفالها لهذا الجانب البنوي المهم في فكر ايمانويل كانط ولنظريته عن التقدم التاريخي والوعي الأخلاقي، عندما يسأل عن ما الذي فعلته الطبيعة فيما يتعلق بهذه الغاية [السلام]، والتي يجعل منها العقل واجباً أخلاقياً للإنسان. وعند إجابته على هذا السؤال يقدم كانط فكرة التقدم التاريخي والأخلاقي، وهي الفكرة التي تظهر أهمية القوى البنوية في طرحه، بشكل يقربه من مقولات الواقعية البنوية، ويبعده عن الطرح المعياري المثالي. وقد حاولت بعض التحليلات الملتزمة بالتراث الكانطي تصحيح هذا الخطأ، ومن بين أهم هذه التحليلات أعمال Doyle، حيث يثني على رفض كانط للفكرة البسيطة القائلة بأن وجود ميول ونزعات داخلية متأصلة نحو السلام ”داخل“ الدولة يمكنه أن يشرح التنوع في سلوك الدول الليبرالية والدول غير الليبرالية (Doyle 1983; Doyle 1986)، وبهذا الشكل يقر دويل بالتزام كانط بأحد المبادئ الرئيسة للواقعية الجديدة حيث ”يحاول كانط أن يعلمنا منهجياً أنه لا يمكننا دراسة العلاقات المنظرية للدول وتنوعات سلوكها بمعزل عن بعضها البعض“ (Doyle 1986:1157).

ولكن على الرغم من أهمية هذا الطرح في إظهار الخصائص المنظرية لفكر كانط إلا أنه لا يزال لم يوضح بشكل كاف القدرة المنتجة للفوضوية بوصفها قوة بنوية تدفع بسلوك الدول نحو التعايش السلمي أحياناً. ففهم مقولات كانط عن السلام الديمقراطي بالتركيز الحصري على «المصادر الداخلية» لهذا السلام «يحول دون اختبار دور الفوضوية بوصفها قوة منتجة في الانتشار المعاصر لليبرالية، وعلاقة ذلك بالسلام

الديمقراطي» (Sorensen 1992:410-11)، وهو الطرح الذي لا يختلف كثيراً عن مقولات الواقعية الجديدة عن الآثار الضاغطة أو المنتجة للفوضوية، والتي تجبر الدول على البحث عن طرق لتجاوز أو لتخفيف حدة المعضلة الأمنية وتأثيراتها السلبية. فالواضح في العديد من كتابات كانط هو أنها تؤكد على ”حالة الصراع“ أو حالة انعدام الأمن كمصدر لظهور أنماط تعاونية وعلاقات سلمية بين هذه الدول، كدافع يدفع بها نحو التعاون والتعايش. فكما وضح الجزء السابق، يقول كانط بأن ”الطبيعة وظفت انطوائية البشر كوسيلة للوصول إلى وضع من الهدوء والأمن من خلال عداوتهم الحتمية“ (Kant 1990:47)، وهو ما يذكرنا بمقولة والتز عن توازن القوى غير القصدي الذي ينتزع المنظومة الدولية من حالة الفوضى إلى حالة النظام. ويواصل كانط ليقول بأن ”اجتماعية البشر الاجتماعية“ هي ما يدفع قدماً بدائرة من التغير باتجاه وضع من السلام الدائم“ (Kant 1990:44). وهكذا فإن مشكلة السلام يمكن حلها ”حتى بواسطة أمة من الشياطين“ (Kant 1990:112).

وعن كيفية تحقق ذلك داخليا وعالميا يرى كانط في التاريخ وفي رعب الحرب ”محاولة من قبل حكمة سامية لتمهيد الطريق لحكم القانون الذي يضبط حرية الدول، ويحقق وحدتها في نظام مبني على قاعدة أخلاقية“. قد يوحي ذلك بتبني كانط لشيء من الحتمية أو التفاؤل الساذج ولكن كانط لم يكن حتمياً ولا متفائلاً ساذجاً. ما يتحدث عنه كانط هو خطة للطبيعة، غير معروفة بالتفصيل، ولكن يمكن استنتاج خطوطها العريضة، حيث يقول ”يمكننا أن نرى في الطبيعة خطة لتوفير اتفاق من داخل اختلاف الناس...“. ولكنه مع ذلك

عداوة الدول المتقاربة، والتي تنتج من حرياتها، وهكذا يتم تشكيل قوة موحدة يتم بواسطتها تقديم حالة كونية من الأمن العام بين الأمم» (Kant 1914:17).

وهذا الجانب المنطقي في فكر كانط والذي يركز فيه على قوى تنبع من مستوى البنية يمكن رؤيته والتعرف عليه عندما يتم توضيحه بلغة مستويات التحليل الثلاثة، فعندما نمنع النظر في إجابة كانط عن كيفية تحقيق التقدم باتجاه السلام، نجد في مناقشته لأسباب الحرب، وللحلول الممكنة لها يقدم إجابة تجمع بين مستويات التحليل الثلاثة التي سبق وأن قدمها والتر؛ فهو يتحدث عن الطبيعة البشرية (مستوى التحليل الأول)، وعن طبيعة المجتمع المحلي (مستوى التحليل الثاني)، وعن قيود الفوضوية الدولية (مستوى التحليل الثالث). وإحدى الصفات المهمة التي تميز فكر كانط هي إدراكه الكامل لحقيقة أن التقدم باتجاه حل مشكلة الحرب يحتم التعامل مع هذه المستويات الثلاثة في نفس الوقت؛ فالحرب، بالنسبة له، هي نتيجة لعوامل مختلفة تنبع من جميع المستويات الثلاثة في نفس الوقت، فعلى المستوى الأول تظهر الحرب من الطبيعة البشرية، وهنا يشترك كانط مع هوبز ووالتر في تبني وجهة نظر متشائمة عن الإنسان، ويرفض وجهة نظر روسو عن أن ميل الإنسان للشرب نابع من التأثير السلبي للمجتمع، ونجده، مثل والتر، يتحدث عن "فساد الطبيعة البشرية"، أو عن "الميول الأنانية والحيوانية" للإنسان، فالحرب لا يبدو أنها تحتاج إلى دافع من نوع خاص؛ لأنها تبدو محفورة في الطبيعة البشرية ذاتها (Kant 1970:42, 103, 111). وعلى المستوى الثاني يبدو تكرار الحرب متأثراً بشكل واضح بطبيعة الحكومات المحلية، وهنا لا يتوقف كانط عن

يخدر بأن "العقل البشري وعند تعامله مع العلاقة بين النتائج والأسباب يجب أن يبقى داخل حدود التجربة الممكنة..." (Kant 1914: 91).

ففكرة كانط عن التقدم التاريخي تربط، بشكل واضح، بين حالة الفوضوية السياسية والحرب والصراع وبين التقدم باتجاه تحقيق حكم القانون والنظام، ومن ثم السلام الدائم. ومن هذا الطرح تحديداً تبرز أهمية الجانب المنطقي في فكره، والكيفية التي يحقق بواسطتها الدمج الديالكتيكي بين مستويات التحليل المختلفة في إطار واحد للشرح، فالحكومة الجمهورية، بنزعتها الطبيعية نحو بناء السلام، تعتبر فكرة أساسية في فهم كانط "للسلام الدائم"، ولكنها ليست كافية في حد ذاتها لتحقيقه؛ فهذه الجمهوريات ليس من السهل إيجادها، وحالما توجد ليس من السهل عليها تحقيق السلام بأية طريقة ميكانيكية ومباشرة، ولهذا يقول "تخضع الدول لقيود تمنعها من أن تمارس سلوكاً سلمياً تجاه بعضها، أو أن توسع من حريات مواطنيها طالما بقيت العلاقات بينها هي حالة الحرب"، ولكنه يواصل القول بأن السلام ينبع تحديداً من هذا الصراع بين الدول "ليس من القاعدة إلى القمة، ولكن من القمة إلى القاعدة" (Kant 1970b:188). وفي موضع آخر يؤكد على أنه «بانفاق جميع موارد الكومنولث على الاستعدادات العسكرية ضد بعضهم البعض، وبالدمار الذي تسببه الحروب، وبضرورة أن يكونوا دائماً على أتم الاستعداد للحرب، فإن تطور قدرات الإنسان تتم إعاقته وتثبيط تقدمها، ولكن من ناحية أخرى، نجد أن الشرور التي تظهر من ذلك تجبر البشر على البحث عن وسائل لحماية أنفسهم ضد هذه الشرور، وهكذا يتم اكتشاف قانون للتوازن لضبط

الدول الديمقراطية، يمكن القول بأنه يوجد ترابط «ضروري» بين تطور حالة «المجتمع الدولي» أو الإحساس بـ «نحن» داخل هذه الديمقراطيات وبين المنظومة الدولية ككل. فمیل المنظومة الدولية لإنتاج التجانس عن طريق المنافسة والتأهيل الاجتماعي يقدم إطاراً سياسياً مستقراً يمكن للمنظومة الدولية الجزئية المسالمة (مجموعة أمنية) أن تنمو داخله، وفي مثل هذه الحالة فإن آليتي المنافسة والتأهيل الاجتماعي ودفعهما بالدول نحو التشابه في مؤسساتها ونظمها السياسية سوف تعملان على خلق الظروف المواتية لنمو وتطور منظومة مسالمة مكونة من الدول المتشابهة. وبهذا الشكل يقدم مدخل كانط سابقة لمحاولة إيجاد نظرية للعلاقات الدولية تكون فيها العلاقة بين التطور التاريخي والتغير الثقافي ذات أهمية شارحة كبيرة، ولهذا يذهب كانط إلى أبعد من تلك المزاعم الأخيرة التي يسوقها الكسندر ونت والقائلة بأن الفوضوية مفتوحة وقابلة للتحويل من خلال التغيرات التي تحصل في ثقافة وهويات الدول (العتيبي ١٩٩٩؛ 391:1992 Wendt)، إنه يفعل ذلك عن طريق تحديد آليات دقيقة يمكن من خلالها تحويل هذه الفوضوية، ويحدد مجموعة من الديناميكيات التاريخية التي تشجع على ظهور هذه الميول واستمرارها.

وأخيراً، تقود طريقة فهم كل من والتز وكانط «للبنية» كلا منهما إلى التركيز على متغيرات مختلفة لشرح السياسة الدولية؛ ففهم والتز للبنية على أنها تعني فقط «ترتيب» الفاعلين يجعله يعطي أولوية أنطولوجية شارحة للقوى البنوية، ويهمل الصفات والخصائص الداخلية للوحدات. وفي مقابل ذلك يؤدي فهم كانط للبنية على أنها تحويلية إلى اعتناؤه بصفات وخصائص

استنكار الطغاة ولوعهم بالقتال. محيلاً إلى «قادة الدول [الذين لا يمكن أن يتوقفوا عن الحرب] أو عن «الميول الحربية لأولئك الذين في السلطة»، أو الحاكم الذي يعتمد مجده على «سلطته في أمر آلاف البشر بأن يضحوا بأنفسهم من أجل أمر لا يعينهم» (Kant 1970:95, 103). وعلى المستوى الثالث، يجادل كانط بأن الحرب تعتبر صفة فطرية وأصلية لحالة انعدام الأمن وللفضوية الدولية السائدة بين الدول، وهنا يظهر تركيزه الأكبر على المنظومة الدولية بوصفها مصدراً رئيساً للحرب والصراع، والذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى الدفع باتجاه تحقيق السلام الدائم، فالتخلص من حالة الحرب وتحقيق حكم القانون يقتضي بالضرورة حل مشكلة الفوضوية أولاً وقبل كل شيء، وهكذا تظهر الفوضوية الدولية وآلياتها المختلفة بوصفها آليات بنوية حاضرة تعمل في المسيرة التاريخية لتطور «المجتمع الدولي» المسالم. ومثل هذه الأطروحات تجعل من الممكن القول بأن كانط كان على وعي كامل بوجود علاقة «منطقية» بين الديناميكيات الداخلية للدولة وبين دور القوى البنوية، وذلك بجمعه بين القوى الطبيعية وبين التقدم التاريخي والأخلاقي مع القدرة الواعية والحرية للوكلاء، وهذا ما يجعل مدخل كانط المنظومي يحتوي على نموذج تحويلي للبنية، نموذج يعترف بالاعتمادية التاريخية لأي نظام دولي.

وبحسب وجهة النظر هذه، فإن قواعد عمل الفوضوية الدولية تعتبر دائماً داخلية في تطور المنظومة الدولية الجزئية المسالمة [الديمقراطيات]، وحاضرة في مسيرة نموها. فبدلاً من القول بوجود تضاد بين المنظومة الدولية ككل وبين تطور الحالة السلمية بين

- Ashley, R. "The Poverty of Neorealism." In Robert Keohane, ed. *Neorealism and Its Critics*. New York: Columbia University Press. 1986. 255-300.
- Bartelson, Jens. "The Trial of Judgment: A note on Kant and the Paradoxes of Internationalism." *International Studies Quarterly*. Vol. 39. (1995). 259.
- Buchan, Bruce. "Explaining War and Peace." *Alternatives*. Vol. 27. (2002). 407-428.
- Bueno De Mesquita and D. Lalman. *War and Reason: Domestic and International Imperatives*. New Haven: Yale University Press. 1992.
- Buzan, Barry. "From International System to International Society: Structural Realism Regime Theory Meet the English School." *International Organization*. Vol. 47 (1993). 327-352.
- Buzan, Barry. *People, States, and Fear. An Agenda For International Security Studies in The Post Cold War Era*. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf. 1991a.
- Cederman, Lars-Erik. "Modeling the Democratic Peace as a Kantian Selection Process." *Journal of Conflict Resolution*. Vol45. No. (4). (2001). 470-502.
- Cederman, Lars-Erik. "Back to Kant: Reinterpreting the Democratic Peace as a Macrohistorical Learning Process." *American Political Science Review*. Vol. 95. No. (1). (2001). 15-31.
- Clark, Ian. *Reform and Resistance in the International Order*. Cambridge University Press. 1980.
- Cox, R. "Social Forces, States, and World Orders: Beyond International Relations Theory." In Robert Keohane, ed. *Neorealism and Its Critics*. New York: Columbia University Press. 1986. 204-254.
- Deudney, D and G. J. Ikenberry. "The International Sources of Soviet Change." *International Security*. Vol. 16. (1991-92). 74-118.
- Doyle, Michael. *Ways of War and Peace*. New York: W. W. Norton. 1997.
- Doyle, Michael. "Thucydidean Realism," *Review of International Studies*. 16 (1990). 183-206.
- Doyle, Michael. "Kant Liberal Legacies, and Foreign Affairs." *Philosophy and Public Affairs*. Vol. 12.

الوحدات ودورها في تحقيق التغير أو التحول المنشود دون أن يقلل ذلك من أهمية تركيزه على حالة الفوضوية باعتبارها أحد المتغيرات الأساسية في تحليله، فإذا كانت "البنية" يتم فهمها على أنها تعني ترتيب الفاعلين فقط كما يفعل والتز، فإن السياق التاريخي الذي تعمل داخله الوحدات لن يكون مهماً بالنسبة لأنماط وطرق هذا التطور، ولكن إذا كانت البنية يتم فهمها على أنها تحويلية، فإن الصفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية للوحدات (الدول) ستصبح مهمة بالنسبة للمسار الذي ينتج من المنطق البنيوي.

المراجع العربية

- ابراهيم، زكريا. *كانت أو الفلسفة النقدية*. القاهرة: مكتبة مصر للمطبوعات. ١٩٨٧.
- كرم، يوسف. *تاريخ الفلسفة الحديثة*. بيروت: دار المعارف. ١٩٨٦.
- المحمودي، علي. *فلسفة كانت السياسية: الفكر السياسي في حقل الفلسفة النظرية وفلسفة الأخلاق*. بيروت: دار الهادي للنشر والطباعة والتوزيع. ٢٠٠٧.
- ونت، الكسندر. *النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية*. ترجمة عبدالله جبر العتيبي. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود. ٢٠٠٦.

المراجع الإنجليزية

- Alker, Hayward. "The Dialectical Logic of Thucydides's Melian Dialogue," *American Political Science Review*. 82 (1988). 805-820.
- Andersen, Svend. "Kant, Kissinger, And Other Lutherans: On ethics and International Relations." *Studies in Christian Ethics*. Vol. 20. No. (1). (2007). 13-29.

- Hurrell, Andrew. "Kant and the Kantian Paradigm in International Relations." *Review of International Studies*. Vol. 16. (1990). 183-205.
- Jervis, Robert. "Security Regimes." *International Organization*. Vol. 36. No. (2). (1982). 357-378.
- Kant, Immanuel. *The Philosophy of Law*. Translated by W. Hastie. Edinburgh. 1887.
- Kant, Immanuel. *Eternal Peace and Other International Essays*. Translated by W. Hastie. Boston. 1914.
- Kant, Immanuel. "An Idea for a Universal History With Cosmopolitan Intent." In *The Philosophy of Kant*. Edited and translated by C. Friedrich. New York: Random House. 1949a. 116-131.
- Kant, Immanuel. "What is Enlightenment?" In *The Philosophy of Kant*. Edited and translated by C. Friedrich. New York: Random House. 1949b. 132-139.
- Kant, Immanuel. "The Metaphysical Foundations of Morals." In *The Philosophy of Kant*. Edited and translated by C. Friedrich. New York: Random House. 1949c. 140-208.
- Kant, Immanuel. "The Eternal Peace." In *The philosophy of Kant*. Edited and translated by C. Friedrich. New York: Random House. 1949d. 430-476.
- Kant, Immanuel. "Theory and Practice: Concerning the Common Saying: This May Be True in Theory But Does not Apply to Practice." In *The Philosophy of Kant*. Edited and translated by C. Friedrich. New York: Random House. 1949d. 412-429.
- Kant, Immanuel. *Perpetual Peace*. Edited and translated by L. W. Beck. Indianapolis: Bobbs-Merrill. 1957.
- Kant, Immanuel. *Critique of Pure Reason*. Translated by Norman Kemp Smith. New York: St. Martin's Press. 1965.
- Kant, Immanuel. "An Idea for a Universal History with a Cosmopolitan Purpose." In *Kant's Political Writings*, ed. Hans Reiss. Cambridge: Cambridge University Press. 1970a. 41-531.
- Kant, Immanuel. "Perpetual Peace: A Philosophical Sketch." In *Kant's Political Writings*, ed. Hans Reiss, trans. H. B. Nisbet. Cambridge: Cambridge University Press. 1970b. 93-130.
- No. (3). (1983). Part 1. 205-235.
- Doyle, Michael. "Kant Liberal Legacies, and Foreign Affairs." *Philosophy and Public Affairs*. Vol. 12. No. (4). (1983). Part2. 323-353.
- Faulkner, R. "Liberal Plans for the World: Lock, Kant, and World Ecology Theories." *International Journal on World Peace*. Vol. 7. (1990). 61-86.
- Ferguson, Y. and R. Mansbach. "Between Celebration and Despair: Constructive Suggestions for Future International Theory." *International Studies Quarterly*. Vol. 35. (1991). 363-386.
- Fransceschet, Antonio. "Sovereignty and Freedom: Immanuel Kant's Liberal Internationalist Legacy." *Review of International Studies*. Vol. 27. (2001). 209-228.
- Friedrich, Carl. "Introduction." In *The Philosophy of Kant; Kant's Moral Philosophy and Political Writings*. Translated by C. Friedrich. New York: Random House. 1949. xi-xiv.
- Friedrich, Carl. *Inevitable Peace*. Cambridge: Harvard University Press. 1948.
- Friedman, Milton. "The Methodology of Positive Economics." In *Milton Friedman. Essays in Positive Economics*. Chicago: Chicago University Press. 1953. 3-43.
- Gallie, W. B. *Philosophers of War and Peace*. Cambridge: Cambridge University Press. 1978.
- Garst, Daniel. "Thucydides and NeoRealism," *International Studies Quarterly*, 33 (1989). 3-28.
- Giddens, Anthony. *Central Problems in Social Theory*. London: Macmillan. 1979.
- Gilpin, Robert. *War and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press. 1981.
- Grieco, J. M. "Anarchy and the Limits of Cooperation: a Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism." *International Organization*. Vol. 42. (1988). 485-507.
- Guzzini, Stefano. "The Enduring Dilemmas of Realism in International Relations." *European Journal of International Relations*. Vol. 10. No. (4). (2004). 533-568.
- Hancock, R. "Ethics and History in Kant and Mill." *Ethics*. Vol. 68. (1967). 56-60.
- Hinsley, F. H. *Power and The Pursuit of Peace*. Cambridge: Cambridge University Press. 1963.

- International Conflict.” *Journal of Conflict Resolution*. Vol. 33. (1989). 3-35.
- Mearsheimer, John. “Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War.” In *The Cold War and After: prospects for peace*, edited by S. Lynn-Jones and Steven Miller, pp. 141-192. Cambridge, MA: MIT Press. 1993.
- Moravcsik, Andrew. “Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics.” *International Organization*. Vol. 18. N. 4 (1997).513-553.
- Onuf, N. «Post Civitatem Maximam: Republicanism in International Thought.» Paper Presented to the Annual Meeting of the American Political Science Association, September 3-6. (1992).
- Parkinson, F. *The Philosophy of International Relations: A Study in the History of Thought*. London: Sage. 1977.
- Reiss, H. S. (ed). *Kant’s Political Writings*. Cambridge: Cambridge University Press. 1970.
- Reiss, H. S. “Introduction.” In Immanuel Kant. *Kant’s Political Writings*. Edited by Reiss, H. translated by H. B. Nisbet. Cambridge: Cambridge University Press. 1970. 10-40.
- Ripley, B. “ A Lakatosian Appraisal of Foreign Policy Decision- Making.” Paper presented at the Annual Meeting of International Studies Association, Washington, D.C. 1990.
- Rosato, Sebastian. “The Flawed Logic of Democratic Peace Theory.” *The American Political Science Review*. Vol. 97. No. (4). (2003). 585-602.
- Ruggie, John. “Continuity and Transformation in the World Polity: Towards a Neorealist Synthesis.” In Robert Keohane, ed. *Neorealism and Its Critics*. New York: Columbia University Press. 1986. 131-157.
- Russett, B. *Controlling the Sword: The Democratic Governance of National Security*. Cambridge: Harvard University Press. 1990.
- Singer, David. “International Conflict: Three Levels of Analysis.” *World Politics*. Vol. 12. No. (3). (1960). 453-61.
- Shroeder, Paul. “Historical Reality vs. Neo-realist Theory.” *International Security*. Vol. 19. No. (1). (1994). 108-148.
- Kant, Immanuel. “The Metaphysics of Morals.” In *Kant’s Political Writings*, ed, Hans Reiss. Cambridge: Cambridge University Press. 1970c. 131-75.
- Kant, Immanuel. “The Contest of Faculties.” In *Kant’s Political Writings*. Edited by H. Reiss. 1970d. 176-190.
- Kant, Immanuel. *Critique of Practical Reason*, Translated by Lewis White Beck. Indianapolis: Bobbs-Merrill. 1981.
- Kant, Immanuel. “On the Common Saying ‘This May Be True In Theory But Does Not Apply in Practice’.” In H. Reiss, ed. *Kant’s Political Writings*. Cambridge: Cambridge University Press. 1990.
- Kant, Immanuel. “An Idea for A Universal History With a Cosmopolitan Purpose.” In H. Reiss, ed. *Kant’s Political Writings*. Cambridge University Press. 1990.
- Kant, Immanuel. “Perpetual Peace: A Philosophical Sketch.” In H. Reiss, ed. *Kant’s Political Writings*. Cambridge: Cambridge University Press. 1990.
- Kelly, George. *Idealism, Politics, and History*. Cambridge: Cambridge University Press. 1969.
- Lake, D. “Powerful Pacifists: Democratic States and War.” *American Political Science Review*. Vol. 86. (1992). 24-37.
- Kleingeld, Pauline. “Approaching Perpetual Peace: Kant’s Defence of a League of States and his Ideal of a World Federation.” *European Journal of Philosophy*. Vol. 12. No. (3). (2004). 304-325.
- Levy, J. “Domestic Politics and War.” *Journal of Interdisciplinary History*. Vol. 18. (1988). 653-673.
- Little, Richard. “International Relations and the Methodological Turn.” *Political Studies*. Vol. 39. (1991). 463-478.
- Linklater, Andrew. “The Problem of Community in International Relations Theory.” *Alternatives*. Vol. 15. (1990). 143.
- Macmillan, John. “A Kantian Protest Against the Peculiar Discourse of Inter-Liberal State Peace.” *Millennium: Journal of International Studies*. Vol. 24. (1994). 549-562.
- Maoz, Z. and N. Abdolali. “Regime Types and

- Waltz, Kenneth. *Theory of International Politics*. London: Addison-Wesley. 1979.
- Waltz, Kenneth. "Reflections on Theory of International Politics: A Response to My Critics" In Robert Keohane, ed. *Neorealism and Its Critics*. New York: Columbia University Press. 1986. 322-345.
- Waltz, Kenneth. "Realist Thought and Neorealist Theory." *Journal of International Affairs*. Vol. 44, (Spring/Summer 1990). 21-37.
- Waltz, Kenneth. "The Emerging Structure of International Politics." *International Security*. Vol. 18. (1993). 44-79.
- Waltz, Kenneth. "Evaluating Theories." *American Political Science Review*. Vol. 91. (1997). 913-17.
- Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics*. Cambridge: Cambridge University Press. 1999
- Wendt, Alexander. "Anarchy is What States Make of It: the Social Construction of Power Politics." *International Organization*. Vol. 46. (1992). 391-425.
- Williams, M. C. "Rousseau, Realism and Realpolitik," *Millennium: Journal of International Studies*. 182 (1989). 183-206.
- Wilkins, Burleigh. "Kant on International Relations." *The Journal of Ethics*. Vol. 11. (2007). 147-159.
- Singer, David. "The Level-of-Analysis Problem in International Relations." In K. Knorr and S. Verba, eds. *The International System: Theoretical Essays*. Princeton: Princeton University Press. (1961). 77-92.
- Sorensen, George. "Kant and Process of Democratization: Consequences for Neorealist Thought." *Journal of Peace Research*. Vol. 29. N.4. (1992). 397-414.
- Waever, Ole. "Conflicts of Visions: Visions of Conflicts." In Waever, Pierre Lemaitre & Elzbieta Tromer, eds, *European Polyphony: Perspectives Beyond East-West Confrontation*. London: Macmillan. 1989.
- Walker, R. B. J. "The Prince and the Pauper: Tradition, Modernity, and Practice in the Theory of International Relations," in J. DerDerian and M. Shapiro, eds. *International/Intertextual Relations: The Boundaries of Knowledge and Practice in World Politics*. Lexington, Maryland: Lexington Books. 1989.
- Waltz, Kenneth. *Man, State, and War*. New York: Columbia University Press. 1959.
- Waltz, Kenneth. "Kant, Liberalism and War." *American Political Science Review*. Vol. 59. (1962). 331-40.

Structural Determinants of War and Peace: A Critical Comparative Study of Kant and Waltz

Abdullah J. Alotaibi

Associate Professor of International Relations

College of Law and Political Science

Department of Political Science

King Saud University

(Received 14/1/1432H; accepted for publication 7/6/1432H)

Abstract: It is the purpose of this study to investigate the structural causes of war and peace in two major approaches of International Relations Theory. The study takes Waltz and Kant as representatives of Structural Realism and Neorealism and to explicate how these two school of thoughts construct their respective theories on the structural determinants of war and peace. It argues that despite their departure from similar assumptions and hypotheses, they reach different conclusions as to the way the “structure” shapes international politics. Structural Realism argues that the anarchical nature of the international system leads to the production and reproduction of the balance of power and war, hence reproducing anarchy itself. In contrast, Democratic Peace theory and the Kantian approaches conclude that the anarchic nature of the international system leads eventually to the transformation of the international system into a more peaceful world, hence forcing states to reform themselves and as a result reform the structure itself.